مَنهَجُ الشَّارِحِ أَبِي العَبَّاسِ أَحمَدَ بنِ خَالِدٍ النَّاصِرِيِّ(ت١٣١٥هـ) فِي كِتَابِهِ (زَهرُ الأَفنَانِ مِن حَدِيقَةِ ابنِ الوَنَّانِ)

أ.د. عَبَّاس حَمِيد سُلطَان السَّامَرَّائِيّ

Abbashamed279@gmail.com

مُرتَضَى سَالِم عَبد الله حَبِيب

murtadhafaili@gmail.com

الجامعة العراقية - كلية الآداب

The Methodology for the Explainer Abu Al-Abbas Ahmad bin Khalid Al-Nasseri (D1315H) in His Book (Zahru Al-Afnan min Hadiqati Ibn Al-Wannan)

Prof. Abbas Hamid Sultan Al-Samaraie (Ph.D.)

The Researcher Murtadha Salim Abdullah Habib

Al-Iraqia University / College of Arts

المستخلص

تَضَمَّنَ البَحثُ عَرضًا لمَنهَجِ الشَّارِحِ أَبِي العَبَّاسِ النَّاصِرِيِّ (ت١٣١٥هـ) فِي شَرحِهِ (زَهرُ الأَفنَانِ مِن حَدِيقَةِ ابنِ الوَنَّانِ) وَهوَ شَرحٌ لِلقَصِيدَةِ المَعرُوفَةِ بـ(الشَّمَقمَقيَّة) لِابنِ الوَنَّانِ (ت١١٨٧هـ)، فَبَيَّنَ البَاحِثُ فِيهِ –بَعدَ أَن عَرَّفَ بِالشَّارِحِ وَالشَّرحِ– عِنَايَةَ الشَّارِحِ بِالحدُودِ النَّحوِيَّةِ وَاعتِمَادَهُ عَلَى أُسلُوبِ الإِحَالَةِ، وَتفصِيلَهُ وَتَوَسُّعَهُ –فِي عَرضِهِ لِلمَسَائِلِ– تَارَةً وَإِيجَازَهُ وَاختِصَارَهُ تَارَةً أُخرَى، وَعِنَايَتَهُ بِلُغَاتِ العَرَبِ وَاهتِمَامَهُ بِالخِلَافِ النَّحوِيِّ، كما بيَّنَ أُمورًا أُخرَى مُتَمِّمَةً لِمَنهَجِهِ كَمَزجِهِ بَينَ الإِعرَابِ وَالتَّصرِيفِ، وَمَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالإِملَاءِ وَالخَطِّ، كَمَا بَيَّنَ البَاحِثُ –أَيضًا– مَنهَجَ الشَّارِحِ فِي النَّقلِ فَجَاءَ نَقلُهُ مُبَاشِرًا وَغَيرَ مُبَاشِرٍ، وَعَن مَجهُولٍ، وَالمُبَاشِرُ جَاءَ حَرفِيًّا وَبِتَصَرُّفٍ، كَمَا جَاءَ غَيرُ المُبَاشِرِ مِنهُ مَعَ ذِكرِ الوَاسِطَةِ تَارَةً وَعَدَمِ ذِكرِهَا تَارَةً أُخرَى، وأَخيرًا بَيَّنَ مَوقِفَ الشَّارِحِ مِمَّا يُنقَل، وكلُّ ذلكَ وفقَ المنهجِ الوصفي.

• الكلمات المفتاحيَّة: (منهج النَّاصري، الشَّارح، زهر الأَفنان).

Abstract

The research includes an analysis of the methodology of the commentator Abu Al-Abbas Al-Nasiri (D1315H) in his explanation of (Zahru al-Afnan min hadiqati Ibn al-Wannan), which is an explanation of the well-known poem (Al-Shamqamqiyya) by Ibn al-Wannan (D1187H). The researcher has discussed the commentator's approach after introducing the commentator and his commentary. The researcher has highlighted several aspects of the commentator's methodology, including his attention to grammatical rules, his use of referral, elaboration, and expansion on certain topics while being concise on others. The researcher also points out the commentator's interest in various Arabic dialects and his focus on grammatical controversies. Additionally, the researcher discusses other aspects of the commentator's approach, such as his blending of syntax and conjugation, issues related to spelling and calligraphy, as well as his approach to transmission. In terms of transmission, the commentator's citations are both direct and indirect, sometimes mentioning the intermediary source and sometimes omitting it. The research also delves into the commentator's stance regarding the transmitted material.

• Key words: (Al-Nasiri methodology, the explainer, Zahru al-Afnan)

المُقَدِّمَة

الحَمدُ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى حَبِيبِ إِلَهِ العَالَمِينَ، وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ الغُرِّ المَيَامِينَ، وَبَعدُ:

فَإِنَّ عِلمَ اللِّسَانِ كَالطِّبِّ لِلأَبدَانِ، وَفَضلَهُ كَفَضلِ القَمَرَينِ عَلَى الإِنسَانِ، وَجَرَت مَشِيئَةُ الحَقِّ سُبحَانَه أَن خَلَقَ للعَرَبِيَّةِ مَن يُعنَى بَهَا –حِفظًا وَجَمعًا وشَرحًا– عَلَى مَرِّ الزَّمَانِ، وَمَا خَوضِي فِي ذَا البَحثِ إِلَّا لِإبرَازِ أَحَدِ الَّذِينَ عُنُو بِهَا وبَيَانِ أَثَرِهِ، فَهَذَا بَحثٌ تَنَاوَلَ مَنهَجَ عَلَمٍ مِن أَعلَامِ المغرب، عُرِفَ فَقِيهًا ومُؤَرِّخًا، ثُمَّ نَظَمَ وَشَرَحَ فَصَارَ يُدعَى بِـ(أَدِيبِ الفُقَهَاءِ وَفَقِيهِ الأُدَبَاءِ)، وهو أَبو العَبَّاس النَّاصِرِي(ت١٣١٥هـ)، فَجَاءَ –ذا البحث– مُبَيِّنًا سِمَاتِ مَنهَجِهِ فِي شَرحِهِ (زَهرُ الأَفنَانِ مِن حَدِيقَةِ ابنِ الوَنَّانِ) وَهوَ شَرحٌ لِلقَصِيدَةِ المَعرُوفَةِ بـ(الشَّمَقمَقِيَّة) لِابنِ الوَنَّانِ (ت١١٨٧هـ)، إِذ شَرَحَ فِيهَا مَعَانِيهَا، وَشَيَّدَ مَبَانِيهَا، وَأَظهَرَ مَحَاسِنَهَا لطَلَّابِهَا، بِمَا أَورَاهُ مِن شِهَابِهَا، وَسَهَّلَ الوُلُوجَ فِي غَابِهِا، بِمَا ذَلَّلَهُ مِن صِعَابِهَا، هذا وجُعِلَ البَحثُ مُرَتَّبًا عَلَى تَمهِيدٍ وَمَبحَثَينِ وَخَاتِمَةٍ.

فَأَمَّا **التَّمهِيدُ** فَجَاءَ تَعرِيفًا بِالشَّارِحِ وَالشَّرحِ، مُتَرجِمًا لكُلٍّ مِنهُمَا.

وأَمَّا **المَبحَثُ الأَوَّلُ**، فَهوَ عَلَى سَبعِ فَقرَاتٍ: الفَقرَةُ الأُولَى عِنَايَةُ الشَّارِحِ بِالحدُودِ النَّحوِيَّةِ والثَّانِيةُ اعتِمَادُهُ عَلَى أُسلُوبِ الإِحَالَةِ، والثَّالِثَةُ تفصِيلُهُ وَتَوَسُّعُهُ فِي عَرضِهِ لِلمَسَائِلِ، والرَّابِعَةُ إِيجَازُهُ وَاختِصَارُهُ، والخَامِسَةُ عِنَايَتُهُ بِلُغَاتِ العَرَبِ والسَّادِسَةُ اهتِمَامُهُ بِالخِلَافِ النَّحوِيِّ، والسَّابِعَةُ والأَخِيرَةُ أُمُورًا أُخرَى مُتَمِّمَةٌ لِمَنهَجِهِ كَمَزجِهِ بَينَ الإِعرَابِ وَالتَّصرِيفِ، وَمَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالإِملَاءِ وَالخَطِّ.

وأَمَّا **المَبحَثُ الثَّانِي** فَجَاءَ مُبَيّنًا مَنهَجَ الشَّارِحِ فِي النَّقلِ، وَهُو عَلَى أَربَعِ فَقرَاتٍ: الفَقرةُ الأُولَى فِي نَقلِهِ المُبَاشِرِ وَهُو إِمَّا حَرفِيٌّ أَو بِتَصَرُّفٍ، وَالفَقرَةُ الثَّانِيةُ فِي نَقلِهِ غَيرِ المُبَاشِرِ وَهُو إِمَّا مَعَ ذِكرِ وَاسِطَةٍ أَو بِعَدَمِ ذَلِكَ، وَالفَقرَةُ الثَّالِثَةُ نَقلُهُ عَن مَجهُولٍ، وأَمَّا آخِرُ ذَلِكَ فَقَد بَيَّنَ مَوقِفَ الشَّارِحِ مِمَّا يُنقَلُ.

وَتَتبَعُ ذَلِكَ **خَاتِمَةٌ** بَيَّنَتْ أَهمَّ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَ إِلَيهَا البَاحِثُ، سَائِلًا المَولَى تَعَالَى أَن يَنفَعَ بِهِ، وَالحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين.

البَاحِث

التَّمهِيد

التَّعرِيفُ بِالشَّارِحِ وَالشَّرحِ.

أَوَّلًا: التَّعريف بالشَّارح أَبي العبَّاسِ أَحمَدُ بنُ خَالِدٍ النَّاصِرِيَّ (ت١٣١٥هـ).

• اسمُه ونسبُه[١]:

شهَابُ الدِّينِ أَبو العبَّاسِ أَحمَدُ بنُ خَالِدِ بنِ مُحمَّدٍ، النَّاصِرِي نسبة إِلى جدِهِ ناصرٍ –الشَّهير بالدّرعِيّ مُؤَسِّس الزَّاوِيَة النَّاصِرِيَّة بـ(تَمْكْرُوت) قُرب مدِينَةِ زَاكُورَة بالمَغرِب–، السِّلَّاوِي الدار والقرار، "وهو من عرب معقل الدَّاخلين للمغرب في القرن الخامس للهجرة"[٢]، ويَنتَهِي نَسَبُهُ إِلَى عَبدِ اللهِ بنِ جَعفَرَ بنِ أَبِي طَالِبٍ زَوجِ زَينَبَ بنتِ عَلِيّ بن أَبِي طَالِب –عليه السلام–، وقد "عُرِفَ عِندَ المُستَشرِقِينَ بالسَّلَاوي، وَعِندَ المَغَارِبَة بالنَّاصري"[٣].

• ولادتُه ونشأتُه:

وُلِدَ الشَّارِحُ النَّاصرِي بمدينة سلا عام (١٢٥٠هـ)، وقد وثَّق ذلك في كتابه (الاستقصا) فقال: "أَخْبَرتنِي والدَتِي السِّت فَاطِمَة بنت الفَقِيه السَّيِّد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن قَاسِم بن زَرُّوق الحُسَنِي الإدرِيسِي الجَباري أَنِّي وُلِدتُ بعدَ طُلُوع الفجر صَبِيحَة يَوم السبت الثَّانِي وَالعِشرين من ذِي الحجَّة من السَّنة المَذكُورَة"(٤).

هذا ونشأَ في مدينة (سلا)، ونهل من علومها(٥)، "إذ كانت المدينة زاهرةً بالعلوم الإسلاميَّة والعربية...فأَقبل منذ نعومة أَظفاره يقتبس من مشكاة أَنوار أفكار علمائها"(٦)، وقد درج تعليمه فيها "إذ أَخذَ مبادئ علوم القرآن الكريم، وأَتمه بالقراءات السبع على عدَّة شيوخ، وحفظ منظومة الشاطبي، وابن بري، وخلاصة ابن مالك، وتلخيص المفتاح، وجمع الجوامع، ومختصر خليل وغير ذلك"(٧).

• شيوخُه:

أَخذ الشَّارح علومه عن شيوخ كثر، وأَشهر من أَخذ عنهم ستة كما جاء عمَّن ترجم له، وفي (الاستقصا) عن ولديه :

١-**الشيخ الحاج محمد لعلو السَّلاوي**، أَخذ عليه قراءة القرآن الكريم منذ صباه(٨).

٢-**الشيخ محمد بن الجيلاني الحمَّادي**، قرأ عليه مبادئ العلوم الراجعة لقراءة القرآن، ودرس عليه القرآن بحرفي ابن كثير ونافع (٩).

٣-**الشيخ محمد بن طلحة الصباحي**(١٠)، قرأَ عليه ما قرأه على مشيخته السَّلاويي والحمَّادي من القرآن الكريم وعلومه.

٤-**الشيخ محمد بن طلحة** -وهو ابن عم الشَّارح-، أَتمَّ عليه القراءات السبع، وتلقى عليه فن التجويد وحفظ المتون والأُمَّات كمنظومة الشاطبي، وابن عبد البر، وخلاصة ابن مالك، وتلخيص المفتاح، وابن السبكي، ومختصر الشيخ خليل وغير ذلك(١١).

وغيرهم، ممَّن يُذكر في محلِّه.

• تلاميذه:

لَا شَكَّ أَنَّ عَالمًا فقيهًا كالنَّاصِرِي، لَهُ تَلامِذَة يَقتفُونَ أَثَرَهُ بَعدَ أَنْ انتَهلُوا مِنه، وأَبرز تلامِيذِه اثنان، قَد ذَكَرتهُما كُتُبُ التَّراجم إِلَّا أَنَّها لَم تَذكُر مَا أَخَذَا عَنهُ مِن عُلُومٍ ومَعَارِفٍ، وهما:

١-محمد بن علي الدكالي الهلالي السَّلاوي(ت١٣٦٤هـ)[١٢]: الفقيه المؤرِّخ صاحب كتاب (الإتحاف الوجيز تاريخ العدوتين) وتآليف أُخرَى.

٢-الحاج الطيِّب عوَّاد: أَديب وفقيه سلا[١٣].

• مؤلفاته:

للنَّاصرِّي أَثَارٌ ثَرَّة خلَّفها في فنون مختلفة، ما بين مطوَّل ومُختصَر، وهي قرابة ٢٧ مؤلَّفًا كما أَوردها الناصريان في (الاستقصا)[١٤]، والمَطبُوع مِنهَا حتَّى الآن أَربعة:

١-الاستقصا لأَخبارِ دُوَلِ المَغرِبِ الأَقصَى.

٢-طَلعَةُ المُشتَرِي فِي النَّسبِ الجَعفَرِي.

٣-تَعظِيمُ المِنَّة بنُصرَةِ السُّنَّة.

٤-زَهرُ الأَفنانِ مِن حَدِيقَةِ ابنِ الوَنَّانِ: وهو شَرحٌ للأُرجوزة المشهورة بـ(الشَّمَقمَقِيَّة)، أَظهر فيه مقدرته من علوم اللغة، فضلًا عن التأريخ والأَدب، طُبع على الحجر بفاس بمجلدين سنة (١٣١٤هـ)[١٥]، ثمَّ طبع محقَّقًا مُدقَّقًا مضبوطًا في خمسة مجلدات، صدر عن دار نجيبويه المعرفيَّة سنة (١٤٤٤هـ)، بتحقيق الأُستاذ الدكتور (أَحمد بن عبد الكريم نجيب)، -وهو الشرح الذي خصَّه الباحث بالدراسة-، سائلًا من الله التوفيق.

وقد ذكر الحجوي في كتابه **(الفكر السامي)** مُخبرًا عمَّن قرأَ عليه يقول: "ولولا اشتغاله في التوظف بخطة عدالة في الكمارك المغربية بالمراسي، لخلف أكثر من ذلك، ولما كان موظفا بفاس، كان يدرس المختصر درسا أعجب به من أدركه وصناعته في الدرس صناعة نافعة جدا، أخبرني بذلك من قرأ عليه"(١٦).

• شعرُه:

كان الشَّارح شاعرًا مجيدًا، شأوه فيه كشأوه في التأريخ وأَيام العرب، فقد خصه بالرعاية والعناية، إِلَّا أَنه لم يكن مهتمًّا بتقييد ما ينظم، ومن شعره، يقول في ترجمته للسلطان محمد بن عبد الرحمن العلوي: "قد كنت مدحته بقصيدة لم يبْق على ذكري الْآن مِنْهَا إِلَّا بيتان وهما: [وزن الطويل]

حَوَى العَلَوِيُّونَ المَعَالِيَ كُلَّهَا • وَمَا مِنهُمُ إِلَّا ذُرَى المجدِ صَاعِدُ

وَلَكِن أَمِيرُ المُؤمنِينَ مُحَمَّد • هُوَ البَدرُ فِي العَلياء وَهِي الفَرَاقِدُ(١٧)

ممَّا يؤَكِّد أَنَّ ما وصل إِلينا من شعره غيض من فيض، وقال أَيضا في ترجمته للسلطان عبد الرحمن بن هشام العلوي: " كنت رثيته بقصيدة شذت عني الآن وأَوَّلها: وزن الطويل]

أَمِن طَيفِ ذَاتِ الخَالِ قَلبُكَ هَائِمُ • وَدَمعُكَ هَامٍ وَاكتِئَابُكَ دَائِمُ

وَهَل أَذكَرَتكَ النَّائِبَاتُ عَشَائِرًا • عَفَت مِنهُمُ بَعدَ المَعَالِي مَعَالِمُ"(١٨)

• وفاتُه.

أَجمعت المصادر المترجمة له أَنَّ وفاته سنة (١٣١٥هـ)، إِلَّا أَنَّ العلَّامة محمد مخلوف صاحب (شجرة النور الزكية في طبقات المالكية)، قال: "وتوفي سنة (١٣١٣هـ)"

[١٩]، ولم يشر إلى التأريخ المشهور أَبدًا، وقد أَرَّخ تلميذه الدَّكالي وفاته نظمًا فجاء سنة (١٣١٦هـ)، كما سيتَّضح.

ورثاه غير واحد من أَهل العلم والفضل ما بين منظوم ومنثور[٢٠]، وممَّن رثاه **محمد بن علي الدَّكالي –تلميذ الشَّارِح–**: "رثاه بقصيدة مطلعها:

[وزن الكامل]

مَا ذَا يَكُفُّ مَدَامِعِي وهيَامِي • وقَد انكَوَى قَلبِي بِنَارِ حِمَامِي

مَن كَانَ مُغتَرًّا بأَحلَامِ الدُّنَا • فَكَأَنَّهُ فِيهَا مِن النِّيامِ"[٢١]

وهي طويلة جدًا، وقال في ختامها مؤرِّخًا عام وفاته:

أَرَّختُ عَامَ وَفَاتِهِ فَأَتَى بِذَا • شَرَف لَهُ يُتلَى عَلَى الأَيَّامِ[٢٢]

فتأريخ وفاته هي جملة **(ذا شرف له)**، وإِنَّ القيمة العدديَّة لحروفها وفق علم حساب الجُمَّل تساوي (١٣١٦) وهو تأريخ وفاة النَّاصري، بحسب ما أَرَّخ تلميذه الدَّكالي، علمًا أَن التَّأريخ المذكور لم يشر إِليه أَحد غيره.

ثانيًا: التَّعرِيفُ بالشَّرحِ (زَهرُ الأَفنَانِ مِن حَدِيقَةِ ابنِ الوَنَّانِ).

• عنوانُه، ونسبتُه للشَّارح.

أَجمعت المصادر والمراجع التي ترجمت للشَّارح أَبي العباس أَحمدَ بنِ خالدٍ النَّاصِري السَّلَاوي أَنَّ شرح **(زَهر الأَفنانِ مِن حديقةِ ابن الونان)** من تآليفه، بل من أَهمها، فقد ذكر ولداه في معرض الحديث عن مؤلفاته، ما نصُّه "(زهر الأَفنان من حديث ابن الونَّان): وهو شرح على الأُرجوزة المشهورة بالشَّمقمقيَّة لأَبي العَبَّاسِ أَحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ الوَنَّانِ الملقَّب بـ(ابن أَبي الشمقمق)(ت١١٨٧هـ)...واستوعب شرح ما لمَّح له الناظم من الأَمثال والحكم والأَخبار والنوادر"[٢٣].

أَمَّا الكلام عن نسبته إليه فمفروغ منه، إذ إنَّ الشَّارح قد عُرف بثلاثة كتب جرى عليها مداد المترجمين، أَوَّلها (الاستقصاء) إذ عرف به مؤرخًا، والثَّاني(تعظيم المنَّة) إذ عُرف به فقيهًا، والثَّالث(زهر الأَفنان) إذ عُرف به شارحًا وعين الأَدب.

• زَمَنُ تأليفِه.

أَلف الشَّارح زهر أَفنانه بعد ريعان شبابه، في أُخريات حياته، و"قد فرغ منه سنة (١٣١٣هـ)، وطبع على الحجر بفاس سنة (١٣١٤هـ)، في زمن المؤَلِّف"[٢٤].

• سَبَبُ تأليفِه.

كان الشَّارح قد أُعجب بالأُرجوزة كغيره من الأُدباء، وكان إعجابه بها منذ أَيام الشَّباب، إلَّا أَنَّه لم يجد نسختها الأَصلية الصحيحة التي لم يشبها تصحيف أَو تحريف إلَّا متأَخرًا، فيقول: "وكنت أَيام شبيبتي قد أُولعت بهذه المنظومة العديمة المثال، العزيزة المنال، الغريبة المنوال، إلَّا أَنِّي إذا عزمت على ضبطها وتحصيلها، وتلخيص إجمالها من تفصيلها؛ أَعوزني وجود نسخة صحيحة أهتدي بمعالمها، أَو راوية واعية ينص لي أَبياتها ويسندها إلى ناظمها، واختلفت عليَّ النسخ حتى كاد يتعذر اتفاقها"[٢٥]، لما فيها من تحريف ونقص ووهن، وما ذلك إلَّا بفعل فاعل، إذ يقول :"فظهر لي أَنَّ سبب هذا الاختلال، والموجب لهذا الانتحال هو أَنَّ بعض الحسدة فَعَل بها ذلك قصدًا، ورام تقويض منارها، وإطفاء نارها عمدًا، وذلك أَنَّه يوجد فيها من الحذف والتغيير، والتقديم والتأخير، ما لا يرتكب مثله من له أَدنى إلمام بالأَدب، فضلًا عن الناظم الذي نسلت إليه علومه من كل حدب"[٢٦].

وقد علَّل الشَّارح ذلك التحريف الذي جرى على القصيدة، فما هو إِلَّا بسبب حسادها، فيقول: "وهذا الذي قلناه من أَمر هذا الحسود الظَّالم، قد دلَّ عليه غير موضع من كلام الناظم، مثل قوله:

فَبَشِّرَنْ ذَاكَ الحَسُودَ أَنَّهُ • يَظْفَرُ فِي بَحْرِ الْهِجَا بِالغَرَقِ

وقوله:

حَصَّنتُها بِسُورَةِ (النَّجمِ إِذَا • هَوَى) مِن المُنتَحِلِ المُستَرِقِ"[٢٧]

ثمَّ إنَّ الشَّارح قد سبقه أَبو عبد الله الجريري الشَّارح الأَوَّل للأُرجوزة، إِلَّا أَنَّ شرح المذكور كان على نسخة بتراء تنقص عن النسخة التي شرح عليها الناصري، قال: "ثمَّ إِنّي تطلَّبت الوقوف على بعض ما بقي من شرح أبي عبد الله الجريري عند بعض حفدته، فلم أَظفر إِلَّا بنحو العَشر ورقات، فرأيته –رحمه الله– قد شرح على نسخة بتراء تنقص عن النسخة التي شرحنا عليها نحو الثُّلث، مع ما انضم إِلى ذلك من تقديم أَبيات وتأخير أُخرى، وتحريف كلمات...فَعلمتُ أَن سهمه –رحمه الله– قد وقع من الهدف خارجه، وأَنه أَراد عَمرًا وأَراد الله خارجة، وهو لعمري معذور"[٢٨].

وذلك الذي دفع الشارح إِلى الشروع في شرحها بعد جمعها وتصويبها، فيقول: "فحينئذٍ شمَّرتُ عن ساعد الجِدِّ في تنقيحها، وبذلت غاية الجهد في تصحيحها، بعد أَن اجتمع لي منها نحو سبع نسخ من جهات مختلفة، فجردت من مجموعها نسخة صحيحة مؤتلفة، يغلب على الظن أَنَّها الأَصل الذي أَنشأه الناظم أَوَّلًا، والمنوال الذي لا يبغي الأَديب به بدلًا ولا عنه متحولًا"[٢٩].

هذا وقد نثر كنانته في حديثه عن الشَّرح ومقصده من بعد التصحيح والجمع، فقال: "فلذا عوَّلنا على ما صحَّحناه من هذه المنظومة، وسلكنا في ذلك –والحمد لله– طريقةً لِمَن قبلنا معلومة، ففضَّضتُ ختامها، وسهَّلتُ مَرامَها، وشرحتُ معانيها، وشيَّدتُ مبانيها،

فعادت –والحمد لله– الأُرجوزة الونَّانيَّة إلى شبابها، وظهرَت محاسنُها لطلَّابِها، بما أَوريتُه من شِهابِها، وسُهِّل عليهم الولوجُ في غابِها، بما ذلَّلتُهُ من صعابِها، وخَفَّ مهرُها على خُطَّابها، بما حطَطتُهُ من نقابِها، وكشفتُهُ من جِلبَابِها"(٣٠).

المَبحَثُ الأَوَّلُ: مَنهَجَهُ فِي عَرضِ المَادَّة النَّحوِيَّة.

أَوَّلًا: عِنَايَتَهُ بِالحُدُودِ النَّحوِيَّةِ.

• يا النِّداء :

عرَّف النَّاصري (يا) بأَنَّها "حرف النداء نائب عن (أَدعُو)، والجملة معه فِعلية، فتقدير (يا عبد الله): أَدعُو عبدَ الله، وتقدير (يا حادي الأَينق): أَدعُو حادي الأَينق وأُناديه، وقِسْ على هذا"(٣١)، ونَقلَ –النَّاصري– عن ابن هشام الأَنصاري قوله: "لا يُقدَّر عندَ حذفِ حرف النداء إِلَّا (يا) خاصة"(٣٢)، ويُعلِّل النَّاصري ذلك بقوله: "لأَنَّها أُمّ باب النداء فاختُصَّت من بين سائر أَدواته بأَحكام منها هذا"(٣٣)، وقال في موضع آخر: "وأَصل (يا) أَن تكونَ للنداء البعيد، وقد تخرج عنه لمجرد التنبيه"(٣٤).

• ليس :

عرَّف النَّاصري (ليس) بأَنَّها "كلمة تنفي مضمون الجملة في الحال، وقد تنفيه في غير الحال بقرينة، كقول الأَعشى في مدح النبي ﷺ:

[وزن الطويل]

لَهُ نافلاتٌ ما يغِبُّ نوالها • وليس عطاءُ اليوم مانعَه غدا

وهي فعلٌ لا يتصرَّف، وزنه (فَعِل) بالكسر، ثم التُزِمَ تخفيفه بالتَّسكين"(٣٥)، ثم قال في موضع آخر: "وهي فِعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر"(٣٦).

• **كأَنَّ :**

عرَّف النَّاصري (كَأَنَّ) بأَنَّها "حرف تَشبيه مُركَّب من (أَنْ) و(الكَاف)، والأَصل في قولكَ: (كأَنَّ زيدًا أَسدًا)، إِنَّ زيدًا كأَسدٍ، ثُمَّ قُدِّم حرف التَّشبيه اهتمامًا به، ففُتِحَت الهمزة لدخول الجار"(٣٧).

• **كَمْ الخبريَّة :**

عرَّف النَّاصري (كم الخبريَّة) بأَنَّها "اسم مبهم مبنيٌّ على السّكون؛ لشبهه بالحرف وضعًا ومعنًى؛ أَمَّا الوضع فلكونه على حرفين، وأَمَّا المعنى فلكونه في إِفادة التَّكثير نظير (رُبَّ) في إِفادة التَّقليل، ولمَّا كان مبهمًا احتاج إِلى ما يميّزه ويبيّن معناه"(٣٨)، وقال في موضع آخر: "والأَكثر في تمييز (كَمْ) الخبرية أَن يكون مجرورًا بالإِضافة إِلية؛ لكن جرُّه بـ(مِن) الظَّاهرة كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿**وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا**﴾ [سورة الأَعْرَاف : ٤]"(٣٩).

• **لَكِن :**

عرَّف النَّاصري (لكن) بأَنَّها "حرف ناسخ معناه الاستدراك، وهو رَفع ما يُتوهم ثُبوته أَونَفيه...ولفظة (لَكِنَّ) تكتب بدون أَلف بعد اللام"(٤٠).

• **بَعدُ :**

عرَّف النَّاصري (بَعْدُ) بأَنَّها "من الظروف التي لا تَتَصَرَّف، ولا تخرج عن الظَّرفية إِلَّا إِلى الجر بـ(من) الزائدة"(٤١)، وقال في موضع آخر هي "من الأَسماء التي تلزم الإِضافة، فإِذا حُذِف المضاف إِليه ونُوي معناه بُنيَت على الضَّم؛ لشِبهها بحرف الجواب في الاستغناءِ بها عمَّا بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار، وقيل في علَّة بنائها غير هذا"(٤٢).

• **هَلْ :**

أَشار النَّاصري إلى أَنَّ "أَصل (هَلْ) أَن تكون للاستفهام عن النِّسبة، وقد تُستَعمَل في النَّفي مجازًا...وكما في قوله تعالى: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ٦٠﴾ [سورة الرَّحۡمَٰن : ٦٠]"(٤٣).

• **ما النَّافية الحِجَازِيَّة :**

عرَّف النَّاصري (ما) في قول النَّاظم: (ما روضةٌ فينانةٌ غنَّاءُ قد جادت لها السُّحب...يوما بأبهى للعيون منظرًا)، قال النَّاصري: "(ما) هذه نافية حجازية ترفع الاسم وتنصب الخبر، و(روضة) اسمها وما بعدها صفات لها، وقوله: (بأبهى للعيون...إلخ) خبرها مجرور بالباء الزائدة، وهو كثيرٌ"(٤٤).

ثَانِيًا: اعتِمَادُهُ عَلَى أُسلُوبِ الإِحَالَاتِ.

غَلب أَسلُوب الإحالات عند النَّاصري، في مواضع كثيرة من شرحه، فهو كثيرًا ما ينقل عن المتقدِّمين فضلًا عن المتأَخرين، فتارة يحيل الكلام إلى المصدر مع ذكر المؤلف، وتارة يذكر الكتاب دون ذكر المؤلف.

• **الإِحَالَةُ إِلَى المَصدَر مَع ذِكرِ المُؤَلِّف، ومِنهُ:**

-القول في حذف تمييز (كم) الخبريَّة، فقد نقل النَّاصري قول أَبي حيَّان فقال: "وقال **الشَّيخ أَبو حيَّان في (الارتشاف):** ينبغي أَن يُقال: إن قُدِّرَ منصوبًا، أَو مجرورًا بـ(مِن) جاز حذفه، وأَمَّا الإِضافة فلا يجوز حذفه.اهـ"(٤٥).

-التقاء السَّاكنين في (سُقْت)، قال النَّاصري: "هو فعلٌ ثلاثيٌّ واوي العين، حُذفت -أَي الواو- بعد انقلابها أَلفًا واجتماعها مع السَّاكن بعدها"(٤٦)، وقد نقل عن السُّيوطي فقال: "وفي **فريدة السُّيوطي**-رحمه الله-:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقَيَا اكسِرْ مَا سَبَقْ • وَإِنْ يَكُنْ لِيْنًا فَحَذْفُهُ أَحَق"(٤٧).

-مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه، في قول النَّاظم:

"وَكُنتَ قَد عُوِّضتَ عَن أَخفَافِهَا • خُفَّي حُنَينٍ ظَافِرًا بِالأَبلَقِ"(٤٨)

قال النَّاصري: "وقوله: **(ظَافِرًا بِالأَبلَقِ)** حال من **(حُنَينٍ)**، وفيه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه، وحكى **ابن الشَّجري في (أَماليه)** عن الفارسي إجازته(٤٩).

-عطف الإنشاء على الخبر في قول النَّاظم:

"وَهَبْ لِأَيدِيهِنَّ أَيْدًا وَلَهَا • مَتنًا مَتِينًا مَا خَلَا عَن مَصدَقِ

فَمَا لِظَعنٍ حَمَلَتْ مِن مِرَّةٍ • بِظَعَنٍ أَودَى بِهَا فِي الغَسَقِ"(٥٠)

أَشَار النَّاصري إلى أَنَّ "الطَّلب في الجملة الأُولى ليس على ظاهره ولا هو المقصود"(٥١)، ثمَّ يحيل الرأي فيقول: "وقد قرَّرَ **الزَّمخشري** وتَبعَهُ **ابن هشامٍ في (المغني)** نحو هذا في قوله تعالى في البقرة: ﴿**وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ**﴾ [البَقَرَة : ٢٥] عطفًا على ﴿**أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ٢٤**﴾ [سورة البَقَرَة : ٢٤] فانظره!"(٥٢).

• الإِحَالَةُ إِلَى المَصدَرِ دُونَ ذِكرِ المُؤَلِّف، ومِنهُ:

-تعدية **(فعل التَّكليف)** إلى مفعولين، يقول النَّاصري: "قوله (كَلَّفتَهَا) أَصلُ التَّكليفِ أَن يتعدَّى إِلى مفعولين، يُقال: كلَّفتُهُ الأَمرَ فَتَكَلَّفَه، كذا في **(المصباح)**"(٥٣).

-القول في **(ما زال)**، قال النَّاصري: "قوله: (وَلَمْ تَزَلْ) قال في **(المصباح)**: ما زال يفعل كذا، ولا أَزال أَفعله، لا يُتَكَلَّم به إِلَّا بحرف النَّفي، والمراد به ملازمة الشَّيء والحال الدَّائمة، مثل ما برح وَزنًا ومعنًى.اهـ"(٥٤).

-القول في **(الوصف المتأَصِّل)**، قال النَّاصري: "واعلم أَنَّ (أَبْطَحَ) و(أَجرَعَ) و(أَبرَقَ) ممنوعة من الصَّرف؛ للوصف المتأَصِّل والوزن الغالب، ومثلها (أَدهم) للعبد، وأَسوَد) و(أَرقَم) للحيَّة، وإِنَّما قلنا: (الوصف المتأَصِّل) لأَنَّها وضعَت في الأَصلِ أَوصافًا، ثمَّ

غلبت عليها الاسمية، وبَقِيَت على منعها من الصَّرف اعتبارًا بالأَصل، قال في **(الخلاصة)**:

وَأَلغِيَنَّ عَارِضَ الوَصفِيَّهْ • كَأَربَعٍ وَعَارِضَ الإِسمِيَّهْ"(٥٥)

–القول في **(كَأَنَّ)** غير مركَّبة، يقول النَّاصري: "وقيل إِنَّها بسيطة ومال إِليه في **(المغني)**"(٥٦).

–القول في خروج **(بَعدَ)** –وهي من الظّروف التي لا تتصرف– إِلى الجر، يقول النَّاصري: "ولا تخرج عن الظَّرفية إِلَّا إِلى الجر بـ(من) الزَّائدة على رأي ابن مالك...قال في **(درَّة الغوَّاص)**: واختُصَّت (مِن) بذلك؛ لأَنَّها أُم الباب.اهـ"(٥٧).

–صرف **(عفَّان)** وعدمه، أَشار النَّاصري أَنَّ "(ابن عفَّان) يجوز فيه الصَّرف وعَدمُه كما في **(القاموس)**"(٥٨).

–أَشار النَّاصري إِلى أَنَّ **(أَلْيَق)** في قول النَّاظم (غَيرُ أَلْيَقِ) "والمراد غير لائق، فـ(أَفْعَل) ليس على بابه من التَّفضيل، كقوله تعالى: ﴿**هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ**﴾ [النَّجم : ٣٢]، ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾ [سورة الرُّوم : ٢٧]"(٥٩)، ثمَّ يقول: "قال في **(التسهيل)**: هو مطردٌ عند أَبي العبَّاس المبرد لكثرة الوارد منه، والأَوضح قَصرُه على السَّماع"(٦٠).

–نصب المنادى المقصود لوصفه بالجملة، قال النَّاصري: "قوله: (يَامَلِكًا أَلوِيَةُ النَّصرِ...إِلخ) إِنَّما نَصبَ المنادَى وإِن كان مقصودًا بالجملة بعده، قال في **(التسهيل)**: ويجوز نصب ما وُصفَ من المعرَّف بقصدٍ وإِقبال"(٦١).

ثَالِثًا: التَّفصِيلُ وَالتَّوَسُّع.

اتَّسم منهج النَّاصري في عرضه للمسائل وبيانها بالتوسَّع والتَّفصيل تارةً وبالإِيجاز تارةً أُخرى، وإِن دلَّ توسُّعه على شيء إِنَّما يدلُّ على اتساع علمه، وقد كثر ذلِك في الأَجزَاء الأُولى من الشَّرح، وممَّا فصَّل فيه:

-الفاء في **(فَطَالَمَا)**:

يبيّن النَّاصري (الفاء) في قول النَّاظم:

فَطَالَمَا كَلَّفتَهَا وسقتَهَا سَوقَ • فتًى مِن حالِهَا لَم يُشفِقِ

فيقول: "الفاء في قوله: (فَطَالَمَا) للسببية المحضة وليست عاطفة؛ لئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء، وهو ممنوعٌ عند الجمهور والمحققين"[٦٢]، ويسترسل في عطف الإنشاء على الخبر فيورد عن بعضهم -يعني المحققين-:

[وزن الرجز]

"وَعَطْفُكَ الإنشا عَلَى الأَخبَارِ • وعَكسُهُ فِيهِ خِلَافٌ جَارِ

أَهلُ البيان وابن مَالِكٍ أَبُوا • كذَا ابنُ عُصفُورٍ وَبِالجُل اقتَدوا

وَجَوَّزَتهُ فِرقةُ جليلَه • كسيبويهِ وارتَضَوْا دَليلَهْ"[٦٣]

ثمَّ يبيّن وجهَ السَّببية فيقول: "وبيان السَّببية في كلام النَّاظم أَنَّه يقول: إِنَّما أَمرتُكَ بالتَّمهُّل ونَهيتك، عن تكليف الإِبل ما لا تطيق؛ بسبب أَنَّك طالمَا كلَّفتها...إِلخ، ففي كلامه على هذا إِيجاز الحذف"[٦٤]، ثمَّ يبيّن أَنَّ "هذه الفاء هي التي لو وَلِيَها -في مثل هذا التَّركيب- مضارع لكان منصوبًا، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٣٥**﴾ [سورة **البَقَرَةِ : ٣٥**]"[٦٥].

-القول في **(زال)**:

نقل النَّاصري أَوَّلًا عن الفيُّومي في المصباح قوله: "ما زال يفعله كذا، ولا أَزال أَفعَله لا يُتَكَلَّم به إِلَّا بحرف النَّفي، والمراد به ملازمة الشَّيء والحال الدائمة، مثل ما برح وزنًا ومعنًى"[٦٦]، ويستدرك عليه بقوله: "قلتُ: مثلُ النَّفي النَّهيُ والدُّعاءُ"[٦٧]، ثمَّ يورد شاهدًا لكل منها فيقول: "فالنَّفي كما في النَّظم -أَي بيت النَّاظم (ولم تزل تقطع جلباب

الدجى...)- وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [سورة هُود : ١١٨ - ١١٩]، والنَّهي كما في قول الشَّاعر: [وزن الخفيف]

صَاحِ شَمِّر وَلا تَزَل ذاكِرَ الْمَوْ • تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

والدُّعاء كما في قوله: [وزن الطويل]

أَلَا يا اسلمي يَا دَارَ مَيٍّ عَلَى البِلَى • وَلا زالَ مُنهَلًّا بِجَرعَائِكِ القَطرُ"(٦٨)

-**(لا)** التي لنفي الجنس في قول النَّاظم:

"مَجَاهِلٌ تَحَارُ فِهِنَّ القَطَا • لَا دِمنَةً لَا رَسمَ دَارٍ قَد بَقِي"(٦٩)

بيَّن النَّاصري أَنَّ "قوله (لَا دِمنَةً) (لَا) نافية للجنس، و(دمنة) اسمها، وهو مفرد فيبنى وجوبًا على ما يُنصَبُ به لو كان مُعربًا -وهو هنا الفتح-وَعِلَّة بنائه عند سيبويه والجماعة تركيبه مع (لا) كخمسة عشر"(٧٠)، ويرجِّح قولًا آخرًا فيقول: "وقيل -وهو الأَصح- لتضمنه معنى (مِن) الاستغراقية؛ بدليل ظهورها في قول الشَّاعر: [وزن الطويل]

فقامَ يذودُ النَّاسَ عنها بنفسِه • وقالَ أَلَا لَا مِن سَبِيلٍ إِلَى هِنْد"(٧١)

ثمَّ عرَّج على تنوين النَّاظم (دِمنَةً) فقال: "والنَّاظم نوَّن اسم (لا) المبني ضرورة كما نوَّن الأَحوص المنادَى في قوله: [وزن الوافر]

سَلَامُ اللهِ يا مطرٌ عَلَيهَا • وَلَيسَ عَلَيكَ يا مطر السَّلامِ"(٧٢)

ثمَّ شبَّه باب (لَا) التي تنفي الجنس بباب النداء، فقال: "وباب (لَا) أَشبه بباب النداء من الماء بالماء، فيُحمَل هذا عليه"(٧٣)، ثمَّ يذكر خبر (لا) فيقول: "وخبر (لَا) محذوف لدلالةِ خبر الثَّانية عليه؛ أَي: لا دِمنةَ قد بقيت فيها -أَي: في تلك المجاهل- ولا رسمَ دارٍ قد بقيَ فيها"(٧٤)، وبعدَ ذلك بيَّن خبرَ (لا) في أُسلوب حوارٍ ذُكرَ آنفًا، فيقول: "يمنعُ ذلك إِتيانُ النَّاظم به مسندًا إِلى ضمير المذكَّر، ولو كان خبرًا للأَولى

لقال: (قد بقيت) بتاء التأنيث؛ أَي الدِّمنة، ونظير هذا التَّركيب قوله: [وزن الطويل]

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فإِنِي وأَنتُمَا • وإِن لمْ تَبُوحَا بالهَوى دَنِفَانِ

فتثنية الخبر تدل على أَنَّه للثاني"[٧٥]، ويشير إِلى مذهب سيبويه نقلًا عن ابن هشام في (المغني) فيقول: "ولأَنَّ مذهب سيبويه في نحو: (زيد وعمرو قائمٌ) أَنَّ الحذفَ فيه من الأَوَّل لسلامتِه من الفصلِ، ولأَنَّ فيه إِعطاء الخبر للمجاور بخلاف العكس فيهما"[٧٦].

ثمَّ ينتقل إِلى (لَا) الثَّانية في قول النَّاظم، فيقول: "قوله: (لَا رَسمَ دَارٍ قَد) حُذِفَ حرفُ العطف، والتَّقدير: لا دمنةَ ولا رسمَ دار، وإِلا فيمتنع أَن تقول: (لا حول لا قوة إِلَّا بالله) بدون عطف، قال تعالى: ﴿**فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ**﴾ [سورة البَقَرَةِ : ١٩٧] وهو كثيرٌ في القرآن وغيره، وحَذفُ حرف العطف بابه الشِّعر كما في المغني"[٧٧].

ثمَّ يذكر خبر (لا) الثَّانية ووجوب حذفه، فيقول: "قوله: (قَد بَقِي) خبر (لَا) الثَّانية، وإِذا عُلِمَ خبرهُا كَثُرَ حَذفُه عند الحجازيين، ووجب عند التَّميميين، كقوله تعالى: ﴿**قَالُواْ لَا ضَيۡرَۖ**﴾ [سورة الشُّعَرَاء : ٥٠]، ولعلَّ ما هنا منه، فيكون النَّاظم قد أَثبته على جهةِ القلَّة"[٧٨]، ثمَّ يذكر تنبيهًا في عدم جريان قول النَّاظم (لَا دِمنَةً لَا رَسمَ دَارٍ) الأَوجه التي في (لا حول ولا قوة إِلَّا بالله)، يُذكر في محلِّه إِن شاء الله.

رَابِعًا: الإِيجَازُ وَالاختِصَار.

أَوجز النَّاصري في كثيرٍ من المواضع ولا سيَّما في الأَجزاء الأَخيرة من الشَّرح؛ ويعود ذلك إِلى بيانه وتفصيله فيما تقدَّمها، وهو يشير في ذلك بقوله: "**كما مرَّ**"(٧٩)، أَو "**قد تقدَّم**"(٨٠)، أَو فيما يخص الإِعراب قوله "**وباقي الإِعراب واضح**"(٨١)، وغيرها، ومن ذلك:

-في قول النَّاظم:

"**وَفَوِّقَنْ سَهْمَ النُّمَيرِيِّ لِمَنْ • لِطُرُقِ العَلياءِ لَمْ يُوَفَّقِ**"(٨٢)

يقول النَّاصري: "قوله: (وَفَوِّقَنْ) فِعْل أمر مؤكَّد بالنون الخفيفة، وتكتب بالألف مراعاة لحالةِ الوَقْفِ **كما مرَّ** عند قوله:

فَبَشِّرَنْ ذَاكَ الحَسُودَ أَنَّهُ يَظْفَرُ فِي بَحْرِ الْهِجَا بِالغَرَقِ"(٨٣)

-في قول النَّاظم:

"**كَمْ خَامِلٍ سَمَا بِهِ إِلى العُلاَ • بَيْتُ مَدِيحٍ مِنْ بَلِيغٍ ذَلِقِ**
مِثْلُ بَنِي الأَنْفِ ومثلُ هَرِمٍ • وكالَّذِي يُعْرَفُ بالمُحَلَّقِ"(٨٤)

يقول النَّاصري: "قوله: (كَمْ خَامِلٍ) مبتدأ، وجملة (سَمَا بهِ) خبره، و(بَيْتُ مَدِيحٍ) فاعل سما، **وباقي الإِعراب واضح**"(٨٥).

خَامِسًا: عِنَايَتُهُ بِلُغَاتِ العَرَب.

-فَتحُ العَينِ في (مَع) وتَسكِينُهَا :

أَشار النَّاصري إِلى أَنَّ "الأَفصح في لفظ **(مَعْ)** فتح عينه، ويجوز تسكينها في **لغة ربيعة وغنم**"(٨٦)، ويعلِّل قول النَّاظم **(مَعْ عِكرِمَةٍ)**، فيقول: "فيحتمل أَن يكون النَّاظم أَتى بها ساكنة على هذه اللغة، ويحتمل أَن يكون أتى بها مفتوحةً على اللغة الفصحى؛ لكنه

أَدغَمَ العين فيما بعدها لتماثل الحرفين، وهي لغة فصيحة قرأَ بها **أَبو عمرو** في جميع القرآن"[٨٧].

-حَذفُ يَاءِ الفِعلِ المَنقُوصِ :

أَشار النَّاصري إِلى أَنَّ **(مَن يَحمِهَا)** -في قول النَّاظم (أَشنُّ كُلَّ غارَةٍ شَعوا عَلَى مَن يَحمِهَا)- "(مَن) موصولة، وجملة (يَحمِهَا) صلتها، وكان من حقِّه أَن يقول: (يَحمِيهَا) بالياء بعد الميم؛ لأَنَّه مرفوع لكنه اكتفى بالكسرة عن الياء وهي **لغة هُذيل**"[٨٨]، وقال أَيضًا: "وقد قُرِئ بذلك في مواضع كثيرة من فواصل القرآن"[٨٩].

-حَذفُ صِلَةِ هَاءِ الضَّمِيرِ :

أَشارَ النَّاصري في قول النَّاظم: **(تَقدَحُ نِيرَانَ الحُبَاحِبِ حَوَافِرُهُ...)** إِلى أَنَّ "قوله: **(حَوَافِرُهُ)** يُنشَدُ بحذف صلة الضَّمير للوزن، وهي لغة، قال **برهان الدِّين الجعبري:** وهي **لغة قيس،** وقال غيره: هي **لغة بني عقيل وبني كلاب** منهم، وأَنشَدَ **سيبويه:** [وزن البسيط]

أَو مُعْبَرُ الظَّهرِ يَنبُو عَن وَلِيَّتِهِ • ما حجَّ رَبُّهُ في الدُّنيَا وَلَا اعتَمَرَا"[٩٠]

كما أَشار -أَيضًا- في قول النَّاظم (...الشِّعر كمالٌ للفتى إِنْ بِهِ لَم يَرتَزِقِ)- إِلى أَنَّ "حذف صلة الضَّمير من (به) مع أَنَّه وَقَعَ بينَ مُتحرِّكَين وهي **لغة بني عقيل وبني كلاب**"[٩١].

سَادِسًا: أُسلُوبُ الحِوَار.

أَكثَرَ النَّاصري في شرحه مستعملًا أُسلُوب المُنَاظَرَة المُتَخَيَّلة، إِذ إِنَّه يعرض بعد بيانه إِشكالًا فيما إِذَا سأَل سائل وأَشكل، ثُمَّ يجيب عليه، وكأَنه يدفع إِشكالًا مُقدَّرًا وفق

أُسلوب (فإن قُلتَ: كذا وكذا، قُلتُ: كذا...)، وهو ما يُعرف بأُسلوب (الفنقلة)، ونلحظ ذلك في مواضع كثيرة، منها:

-عَودُ الضَّمير **(بها)**، في قول النَّاظم:

"كَأَنَّمَا رَقرَاقُهُ بَحرٌ طَمَى • والنُّوقُ أَمواجٌ عَلَيهِ تَرتَقِي

مَرَّتْ بِهَا هُوجُ الرِّيَاحِ فَهيَ فِي • تَفَرُّقٍ حِينًا وحِينًا تَلتَقِي"[٩٢]

قال النَّاصري: "قوله: (مَرَّتْ بِهَا): جملة مستأنفة قُصِدَ بها بيان حالةٍ أُخرى للنوق سوى ما تقدَّم فلا محل لها من الإعراب، ولا يصح أَن تكون صفة لـ(سَفِينٍ) أَو (زَورَقِ) -في البيت قبله- وإِلَّا لقال: (مَرَّت بِهِ) بالإفراد والتَّذكير؛ لأَنَّ العطف بـ(أَو)، فحيثُ قال(بِهَا) عَلِمنا أَنَّه عادَ إِلى الكلام في النوق"[٩٣].

ثمَّ يجيب عن سؤَال قد يرد في عود الضَّمير على (السَّفِينِ) فيقول: "**فإِن قلتَ:** فلعلَّ الضَّمير يعود على السَّفين الذي هو أَوَّل المتعاطِفَين، وأَنَّه باعتبار المعنى؛ إِذ هي سفينة، فيكون كقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا**﴾ [سورة الجُمُعَة : ١١]، **قُلتُ:** هذا لا ينايبه التَّعقيب بالتَّفرق والالتقاء الذي هو من شأنِ المُتَعددِ لا المُتحد، والسَّفين هنا واحد -كما قدَّمنا- فلم يبقَ إِلَّا أَن تَكون الجملة مُستأنفة، ومع ذلك فلها تعلقٌ ما بالكلام المُتقدِّم من جهة أَنَّ النُّوق في هذه الحالة قد شاركت السَّفين في أَنَّ كلًّا منهما يسير بالرِّيح فهو كالتَّتمَّة للتشبيه"[٩٤].

-**تقديم الظَّرف على عامله** في قول النَّاظم:

"مِن بَعدِ مَا كَانَت هُنَيدَةً غَدَتْ • أَكثَرَ مِن ذَودٍ ودُونَ شَنَقِ"[٩٥]

أَشار النَّاصري إِلى أَنَّ "الظَّرف المتعلق بـ(غَدَتْ) قُدِّمَ عليه"[٩٦]، ثمَّ يعرض التَّساؤل فيقول: "**فإِن قُلتَ:** فلأَيِّ شيءٍ قدَّم الظَّرف على عامله؟، **قُلتُ:** اهتمامًا به، ولأَنَّ المحلَّ

له بحسب الأَصالة؛ أَلا ترى أَنَّ حالَ كثرتها سابقٌ في الخارج على حالِ قلتها، ومدلول الكلام –كذلك– هو مُرَتَّب في النَّفس فقدَّمه تنبيهًا على هذا المعنى؛ والله أَعلم"[٩٧].

–**العطف بالفاء دون الواو** في قول النَّاظم:

"وَهَبْ لِأَيدِيهِنَّ أَيْدًا وَلَهَا • مَتنًا مَتِينًا مَا خَلَا عَن مَصدَقِ

فَمَا لِظَعنٍ حَمَلَتْ مِن مِرَّةٍ • بِظَعَنٍ أَودَى بِهَا فِي الغَسَقِ"[٩٨]

أَشار النَّاصري إِلى "أَنَّ الفاء في قوله: (فَمَا لِظَعنٍ) يمتنع أَن تكون للعطف؛ لأَنَّ الخَبَر لا يُعطف على الإِنشاء على الصَّحيح، ويمتنع أَن تكون للسببية المحضة؛ لأَنَّ ما بعدها لا يصح أَن يكون علَّة لما قبلها"[٩٩]، ثمَّ بيَّن سببَ امتناع ذلك بقوله: "**لأَنَّك إِذا قُلتَ:** أَعتقد أَن هذه النُّوق لها قوة وصبر على السَّير؛ لأَنَّ النساء اللاتي عليها لا صبرَ لهن كان غير ملتئم، وحينئذٍ فالمُخَلِّص مِن هذا أَحد أَمرين؛ **فإِمَّا أَن يُقَال:** إِنَّ النَّاظم ارتَكَبَ عطف الخبر على الإِنشاء تَبعًا لمن يَقول بجوازه، وهذا ضعيف، **أَو يُقال** –وهو الصَّواب–، إِنَّه راعى في الكلام جانب المعنى دون اللفظ؛ لأَنَّ قوله: (وَهَبْ لِأَيدِيهِنَّ أَيْدًا...البيتين) في **تأويل قولك:** نُسَلِّم أَنَّ هذه النُّوق لها قوَّة وجلادة على مداومة السَّير، ولا نُسَلِّم أَنَّ الظَّعنَ كذلك، فليس الطَّلب في الجملة الأُولى على ظاهره، ولا هو مقصودٌ من الكلام كما هو واضحٌ"[١٠٠].

ثُمَّ عرَض التَّساؤل فقال: "**فإِن قُلتَ:** إِذَا كان الأَمر كما ذكرت فما باله عطف بالفاء؟ وهلَّا عطف بالواو؟، **قُلتُ:** الفاء هُنا فصيحة مؤذِنةٌ بأَنَّ في الكلام شرطًا محذوفًا تقديره: إِنْ كانت النُّوق لها صبر فليست الظعن كذلك، والشَّرط يحذف عَقِبَ الطَّلب باطِّراد كما في (المُغني) وإِن كان الطَّلب هنا صُوريًّا فقط"[١٠١].

-**المصدر الذي لا يؤول لا يعمل**، في قول النَّاظم:

"لَوْ لَمْ يَكُن بحُبِّ حِلْمِ أَحنَفٍ • وَالمِنقَرِيْ قَلبيَ ذَا تَعَلُّقِ

حَمَلْتُ رَأسَكَ عَلَى شَبَا القَنَا • مُرَوِّعًا بِهِ حُدَاةَ الأَينُقِ"[١٠٢]

أَشار النَّاصري -في الإعراب- إلى أَنَّ "(يَكُنْ) مضارع كان النَّاقص مجزوم بـ(لَمْ) محذوف العين، و(قَلْبِيَ) اسمها، و(ذَا تَعَلُّقِ) خبرها، (بحُبِّ حِلْمِ أَحنَفٍ) يَتَعَلَّق به، وفيه تقديم معمول المصدر عليه"[١٠٣]، ثمَّ يبيّن هذا التَّقديم فقول: "ويجاب بأَنَّه يُتوسَّع في الظّروف وفي المجرورات ما لا يُتَوَسَّع في غيرها، أَو يُجاب بأَنَّ المصدر هنا ليس في تأويل موصول وصلته حتَّى يَمْتَنِعَ التَّقديم، إذ ليسَ المعنى على تجدد التَّعلق وحدوثه بعد أَن لم يكن، وإنَّما المعنى أَنَّ ذلك سَجِيَّةٌ له وخُلق وغريزة"[١٠٤].

وبعدَ بيانِهِ يطرحُ قَولًا قد يتبادر، فيقول: "**فإن قُلتَ:** إذا كان المصدر لا يُؤَوَّل بالموصول والصِّلة فإنَّه لا يعمل!، **قُلتُ:** ذلك بالنِّسبَة إلى غيرِ الظَّرف والمجرور، وأَمَّا هما فتكفيهما رائحة الفِعل"[١٠٥].

-**إبدال ظرف المكان من الزمان**، في قول النَّاظم:

"مَا خِلتُ فِي العَصرِ لَهُ مِن مَثَلٍ • سِوَى أَبِي فِي مَشْرِقٍ وَمَغرِبِ"[١٠٦].

قال النَّاصري: "(فِي مغرب ومشرقِ) بدل من (في العصر)" [١٠٧]، ثمَّ أَوردَ تساؤلًا حول صحة هذا البدل، فقال: "**فإن قُلتَ:** كيف صح إبدال قوله: (فِي مغرب ومشرقِ) من قوله (في العصر) وأحدهما زمان والآخر مكان؟ **قُلتُ:** لأَنَّهما متلازمان، فأَحدهما يقومُ مقامَ الآخر"[١٠٨]، ثمَّ يطرح تساؤلًا آخر قد يُعترض عمَّا سبق، فيقول: "**فإن قلتَ:** المبدل منه في نيَّة الطَّرح، وهاهنا ليس كذلك؛ لأَنَّه مقصود، **قُلتُ:** لمَّا كان المقصور هو نَفيُ المماثلة على سبيل التَّعميم، وكان البدل أَنصّ على ذلك المقصود بحسب

العُرف؛ جاز الاستغناء به عن المبدل منه، على أَنَّ كون المبدل منه في نيَّة الطَّرح إِنَّما هو غالبٌ لا لازم"[١٠٩].

سَادِسًا: الاهتِمَامُ بالخِلَاف.

-الخلاف في **(ليس)**:

قال النَّاصري: هي " كلمة تنفي مضمون الجملة في الحال، وقد تنفيه في غير الحال بقرينة"[١١٠]، وفي موضع آخر قال: "وهي فِعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر"[١١١]، ثمَّ أَشار إِلى **رأي ابن هشام** فقال من غير ذكره: "هي فعلٌ لا يتصرَّف، وزنه **(فَعِل)** بالكسر، ثم التُزِمَ تخفيفه بالتَّسكين"[١١٢]، وهناك من ذهب إِلى أَنَّها حرف، فيقول: "وقال **ابن السَّراج والفارسي**: (ليس) حرف بمعنى (ما).اهـ"[١١٣]، ثم يشير إِلى القول في تركيبها فيقول: "وقيل: هي مُركَّبة من **(لَا)** و**(أَيِسَ)** طُرِحَت الهمزة، وأُلزقت اللام بالياء فصار **(لَيِسَ)**"[١١٤].

-الخلاف في **النَّعت بالمصدر**:

قال النَّاصري: "والنَّعتُ بالمصدر مؤول عند **البصريين** بتقدير مضاف، فقولك: (رجل عدل)، أَي: ذو عدل...ومؤول عند **الكوفيين** بالمشتق، فـ(رجل عدل)، أَي: عادل"[١١٥].

-الخلاف في **إِضافة الصِّفة إِلى الموصوف**:

قال النَّاصري: "**(هوجُ الرِّياح)**...وهو من إِضافة الصِّفة إِلى الموصوف؛ أَي: الرِّياح الهوج، وهو جائز عند **الكوفيين**، وأَمَّا **البصريون** فأَوَّلوه بما هو معروف في كتب النحو، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَإِنَّهُۥ لَحَقُّ ٱلۡيَقِينِ** ٥١﴾ [سورة الحَاقَّة:٥١]"[١١٦].

-الخلاف في **(غَدَتْ)** تامَّة أَم ناقصة:

قال النَّاصري: "معناه صارَتْ، وهو فعل متصرفٌ واوي اللام قُلبَت أَلفًا وحُذِفَت لالتقاء السَّاكنين"[١١٧]، ثمَّ أَشار إلى ذكر الخلاف، فقال: "واختُلِفَ هل هذا الفعل تام؟ أَو ناقص؟ فذهب **الجمهور** وتبعهم **ابنُ مالك** إلى أَنَّه تام، والمنصوب بعده حال من فاعله؛ لأَنَّه لم يوجد إِلَّا نكرة أَو جملة وهي في معنى النَّكرة"[١١٨]، أَمَّا الرَّأي الآخر، فقول: "وذهب جماعة من الحُذَّاق **كالجزولي والزَّمخشري وأَبي البقاء وابن عصفور** إلى أَنَّه فعل ناقص من أَخوات (كان) يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو الذي اعتمده المتأَخِّرون"[١١٩].

-الخلاف في وقوع الماضي خبر لـ**(كان)**، وذلك في قول النَّاظم:

"وَكُنْتَ قَدْ عُوِّضْتَ عَنْ أَخْفَافِهَا • خُفَّيْ حُنَيْنٍ ظَافِرًا بِالأَنَقِ"[١٢٠].

قال النَّاصري: "**واختلف النُّحاة** في وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ(كان)، والصحيح الجواز، وهذا ما لم يقترن بـ(قد) كما هنا، وإِلَّا فهو جائزٌ بلا خلاف"[١٢١].

-الخلاف في صرف (غَلْبُون):

أَشار النَّاصري إلى أَنَّ (ابن خَلْدُون) من قول النَّاظم "يجوز فيه الصَّرف إِلحاقًا بِعَرْبون، وعدمه إِلحاقًا له بهَارون؛ لمَا فيه من شبه العجمة، قال معناه في (التصريح)"[١٢٢]، ثمَّ يعرِّج النَّاصري على الخلاف في (غَلْبُون)، فيقول: "ووقع في لامية الشِّيخ أَبي القاسم الشَّاطبي لفظ (ابن غَلْبون) مصروفًا تارةً وممنوعًا أُخرى، فقال **الجَعبري**: غَلبُون (فَعْلُون) من الغلبة كحَمْدُون من الحمد، ومنعه من الصرف هنا على رأي **الفارسي** في اعتبار مطلق الزيادتين، وصَرَفَه فيما يأتي على المختار؛ أَخذًا **بالمذهبين**، فبان به أَنَّ وجه الصَّرف هو المختار"[١٢٣].

سَابِعًا: أُمُورٌ أُخرَى مُتَمِّمَةٌ لِمَنهَجِهِ.

• احتِمَالِيَّة الإِعرَابِ لأَكثَرَ مِن وَجه:

أَوردَ النَاصري في مواضع كثيرة من شرحه احتمالات إِعرابيَّة، كالحال والنَّعت، أَو الاستئناف والعطف وغير ذلك من الاحتمالات:

–إِحتماليَّة كون **(مَا)** موصولة ونكرة موصوفة، وذلك في قول النَّاظم:

"مَهلًا عَلَى رِسْلِكَ حَادِي الأَيْنُقِ • وَلَا تُكَلِّفْهَا بِمَا لَم تُطِقِ"[١٢٤]

قال النَّاصري: "يتحمل أَن تكون موصولة واقعة على السير العنيف الذي دلَّ عليه السِّياق، ويحتمل أَن تكون نكرةً موصوفةً بمعنى (شيء)، والعائد محذوف على كُلِّ حال"[١٢٥]، ثمَّ يرجِّح كلٍّ منهما بدليل، فيقول: "ويرجِّح الأَوَّل أَنَّ حذفَ العائد من الصِّلة أَحسن منه من الصِّفه؛ لأَنَّ الموصول لا غنى له عن الصِّلة فهو جذاب لها بذاته، فَحَسُنَ حذف الرَّابط معه بخلاف الصِّفة"[١٢٦]، ويقول: "ويرجِّح الثَّاني أَن تقديرَه عامًّا أَدل على اعتنائه بأَمر هذه الأَينق، وأَظهر في احتفائه بشأنها؛ حيث نهاه أَنَّ يكلفَها كل شيء لا تطيقه اَيًّا كان، فهو أَليق بالمقام، وأَبلغ في المرام"[١٢٧].

–احتمالية كون **(الكاف)** صفة ثانية وحال، والصفة للمضاف والمضاف إِليه، في قال النَّاظم:

وَقَبَّلَتْ أَقدَامَهَا ذَوَائِبٌ • سُودٌ كَقَلبِ العَاشِقِ المُحتَرِقِ[١٢٨]

قال النَّاصري: "(سُودٌ) نعت لـ(ذَوَائِبٌ)، قوله: (كَقَلبِ العَاشِقِ) الكاف اسمية –فيما يظهر– صفة ثانية لـ(ذَوَائِبٌ) أَو حال منها، و(المُحتَرِقِ) يحتمل أَن يكون صفة لـ(قَلبِ)، ويحتمل اَن يكون صفة لـ(العَاشِقِ)، وقد قُرئ قوله تعالى: ﴿**كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ** ٣٥﴾ [سورة غَافِر : ٣٥]، بتنوين (قَلب) فـ(جَبَّار) صفة له، وبإِضافته إِلى (مُتَكَبِّر) فـ(جَبَّار) صفة لـ(مُتَكَبِّر)"[١٢٩].

-احتماليَّة رفع **(مثل)** ونصبه، في قول النَّاظم **(وَمِثلَ جَارٍ لِأَبِي دُوَادَ لَا تَطْمَعْ بِهِ...)**[١٣٠]، قال النَّاصري: "(مثل) معمول لمقدر يُفسره ما بعده من باب الاشتغال، والتقدير: واترُكْ مِثلَ جار لأَبي دُوَادَ لا تَطمَعْ بِهِ، ويجوز رفعه على أَنَّه مبتدأ، وجملة **(لَا تَطْمَعْ بِهِ)** خبره، والأَوَّل أَرجح؛ لأَنَّ الفعل طلبي، ولأَنَّ العطف على جملة فعليَّة"[١٣١].

-احتماليَّة كون (ترى) بصريَّة وعِلْميَّة، في قول النَّاظم **(وَكَابنِ شَوْرٍ لَنْ تَرَى مِن مُطْرِقِ)**[١٣٢]، قال النَّاصري: "(ترى) يحتمل أَنْ تكون بصريَّة، فـ(مِن مُطْرِق) مفعولها و(كابْنِ شَيْرٍ) حال منه قدم عليه، والمسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة تَقَدُّم النفي، ويحتمل أن تكون عِلْمية فـ(مِن مُطْرِق) مفعولُهَا الأَوَّل و(كَابْنِ شَوْرٍ) مفعولُهَا الثاني و(من) زائدة"[١٣٣].

• مَزجُهُ بَينَ الإِعرَابِ والتَّصرِيفِ:

-في قول النَّاظم **(فَمَا اسْتَرَاحَتْ مِنْ عُبُورِ جَعْفَرٍ)**، قال النَّاصري: "**(مَا)** نافية، و**(اسْتَرَاحَتْ)** فعل ماض، وفاعله ضمير **(الأَنيق)** وأَصله **(اسْتَروَحَتْ)** فنقلت حركة الواو التي هي عين الكلمة إِلى الرَّاء التي هي فاؤها، ثمَّ قلبت الواو أَلفًا؛ فقيل: استراحت، والسين والتاء فيه للمطاوعة، ومثله أَحكمه فاستحكم، وأَضاءه فاستضاء، وأَبانه فاستبان، في أَحرفٍ قليلة جاءَت من هذا القبيل"[١٣٤].

-في قول النَّاظم **(أَسَأْتَ لِلغِيدِ وَلِلنُّوقِ)**، قال النَّاصري: "قوله: **(أَسَأْتَ)** جملة من فعل وفاعل لا محلَّ لها من الإِعراب؛ لأَنَّها مستأنفة، و**(لِلغِيدِ)** يتعلق به، وغينُه في الأَصل مضمومة؛ ولكنها كُسِرَت لتسلم الياء، و**(لِلنُّوقِ)** معطوفة عليه، وواوه مضمومة في الأَصل -أَيضًا- فَحُذِفَت الضَّمة للاستثقال وبَقِيَت الواو ساكنة"[١٣٥].

-في قول النَّاظم **(وَزَادَ مِسْكُ الخَالِ)**، يقول النَّاصري: "جملة معطوفة على جملة **(تَمْنَع)** في البيت قبله، وألف **(زَادَ)** منقلبة عن ياء، و**(مِسْكُ الخَالِ)** فاعله، وألفه منقلبة عن ياء أيضًا - بخلاف **(الخَالِ)** الذي هو أَخو الأم فإن الفُهُ منقلبة عن واو"(١٣٦).

-أَلف **(آه)**، وتنوين **(ليالٍ)**، في قول النَّاظم **(آهِ عَلَى ذِكْرِ لَيالٍ)**، قال النَّاصري: "جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، و**(آه)** اسم فعل بمعنى أتوجع، وألفه منقلبة عن واو، و**(عَلَى ذِكْرِ لَيالٍ)** مُتعلّق به، و**(عَلَى)** تعليلية كما في قوله تعالى: ﴿**وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ**﴾ [سورة البَقَرَة: ١٨٥]"(١٣٧)، ثمَّ يبين سبب تنوين ليالٍ، فيقول: "و**(لَيالٍ)** اسم منقوص، أَصله ليالي -بالياء- جمعًا على غير قياس، فاستثقلت حركة الياء وإن كانت هنا فتحة؛ لكونها نابت عن الكسرة في ممنوع الصرف، فحُذفَت ثمَّ حُذفَت الياء اعْتباطًا، ثمَّ عُوِّض عنها التنوين كجوارٍ وغواشٍ"(١٣٨).

-قول النَّاظم **(وَلَا تَعِدْ)**، يقول النَّاصري: "جملة معطوفة على التي قبلها، و**(لَا)** ناهية، و**(تَعِدْ)** مجزوم بها، وفاؤُه محذوفة؛ لأَنَّه لو كان المضارع مبدوءًا بالياء لكانت الواو التي هي الفاء تقع بين عَدُوّتَيها ياء وكسرة فحُذِفت تخفيفًا، ثمَّ طُرِدَ ذلكَ الحكم في سائر أَقسام المضارع وفي الأَمر والمصدر المكسور الأَوَّل"(١٣٩).

• مَسَائِلُ دَقِيقَةٌ فِي الإِملَاءِ وَالخَط:

أَشار النَّاصري في شرحه إِلى الكثير من القواعد الإِملائية التي يقع الخطأ في كتابتها، ومنها:

-روي القصيدة في قول النَّاظم:

"مَجَاهِلٌ تَحَارُ فِيهِنَّ القَطَا • لَا دِمنَةً لَا رَسمَ دَارٍ قَد بَقِي"(١٤٠)

قال النَّاصري: "نصَّ علماء الخط على أَنَّ رَوِيَّ القصيدة إِذا كان موصولًا بحرفِ اللين وَجَبَ إِثبات ذلك الوصل؛ سواء كان موجودًا في أَصلِ الكلمة كلفظة **(بَقِي)** هنا

أَم لا كالقوافي المتقدِّمة وبعض الآتية، ومنه ألف ﴿**ٱلظُّنُونَآ۠** ﴿١٠﴾﴾ [سورة الأَحْزَاب:١٠] و﴿**ٱلرَّسُولَا۠** ﴿٦٦﴾﴾ [سورة الأَحْزَاب:٦٦] و﴿**ٱلسَّبِيلَا۠** ﴿٦٧﴾﴾ [سورة الأَحْزَاب:٦٧] في فواصل الأَحزاب؛ لكن عمل النَّاس اليوم شرقًا وغربًا بخلافه، وهو الاقتصار على حرف الرَّوي فقط وعدم رسم حرف اللين؛ سواء كان موجودًا في أصل الكلمة أَم لا؛ فتأَمَّله!"[١٤١].

-كتابة **(ثَلَاثَة)**، يقول النَّاصري: "لفظ **(ثَلَثَة)** يُكتَب بلا أَلف بعد اللام حسبما نصَّ عليه علماء الخط"[١٤٢].

-كتابة الاسم **(سُلَيْمَان)** في قول النَّاظم:

"**وَسَلْ سُلَيْمَانَ الْكَلاعِيْ كَمْ لَنَا • مِنْ خَبَرِ بِخَيْبَرٍ وَالخَنْدَقِ**"[١٤٣]

قال النَّاصري: "**(سُلَيمَنَ)** يُكتب بدون أَلف بعد الميم؛ لأَنَّ الأَعلام متى زادت على ثلاثة أَحرف وفيها ألف كسليمان وإبراهيم وحارث وخالد؛ وَجَبَ حذف ألفها ما لم يكن لبس كـ(عامر) فإِنَّه يلتبس بـ(عمر) أَو يحذف منه حرف آخر كـ(داود) فإِنَّه قد حذفت منه الواو، فلو حُذِفت الألف -أَيضًا- لوقَعَ فيه إِجْحاف"[١٤٤].

-كتابة **(لَدَى)**:

قال النَّاصري: "اختلَفَ علماء الخط في كيفية كتب **(لَدَى)** فمنهم من كتبها بأَلف لكونها ألفًا مجهولة الأصل غير ممالة، ومنهم من كتبها بالياء؛ لأَنَّها ترجع إلى الياء عند إِضافتها إِلى الضمير في لديك ولديه"[١٤٥].

-بقاء فعل الأَمر **(فه)** على حرف واحد، قال: "**(فِه)** فعل أَمر من الوفاء بقي على حرف واحد؛ لذهاب فائه ولامه بالإعلال المذكور في **(تَعِدْ)** وبالجزم، ويجب وصله خطًّا بهاء السكت كما يجب الوقف عليه بها، ولا تُجْعَل عليها علامة السكون؛ لأَنَّه لا ينطق بها وصلا، والقاعدة أَنَّ الخَطَّ يعتبر فيه حال الوقف، وأَنَّ الضَّبطَ يُعتَبر فيه حالُ الوصل"[١٤٦].

المَبحَثُ الثَّانِي : مَنهَجُهُ فَي النَّقل.

إنَّ النَّقل إِمَّا يكون مباشرًا أَو غيرَ مباشرٍ، والأَوَّل إِمَّا أَن يكون حرفيًّا أَو بتصرُّف، والثَّاني إِمَّا أَن يكون بذكر الواسطة أَو بعدمها، وعلى ذلك جرى التَّقسيم كما سيأتي – إن شاء الله تعالى– مع ذكر فقرة كان لا بُدَّ من ذكرها، وهو النَّقل عن مجهول، فكان ذلك لاحقًا التَّقسيم المذكور، هذا وقد كان عدد العلماء الذين نقل عنهم النَّاصري مادته النحوية في شرحه قرابة (٧١) عالمًا مصرِّحًا به، وفيما يأتي عرض لبعض ما نقله عنهم.

أَوَّلًا: النَّقل المُباشِر.

أَ.النَّقلُ الحَرفِي.

نقل النَّاصري عن كثيرٍ من العلماء بالحرف مباشرةً من كتبهم ومصنَّفاتهم، وممَّن نقل عنهم، ما يأَتي:

• الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ).

–أَشار النَّاصري إِلى أَنَّ (مهما) اسم شرط، وقد استعملها النَّاظم بمعنى الظرف، ثم ينقل قول ابن مالك في (شرح الكافية) من أَنَّ "النحاة يجعلون (ما) و(مهما) مثل (من) في التجرد واللزوم..."[١٤٧]، ثمَّ ينقل قول الزمخشري من كتابه **(الكشاف)** بالنَّص، فيقول: "والمحققون على خلاف ذلك قال الزمخشري: **هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى متى ما، ويقول مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر (مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ) بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثوّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه**"[١٤٨].

• الحريري (ت٥١٦هـ).

–أَشار النَّاصري إِلى أَنَّ "(بعد) من الظروف التي لا تتصرف، ولا تخرج عن الظرفية إِلَّا إِلى الجر بـ(مِن)"[١٤٩]، ونقل عن الحريري في كتابه (درَّة الغواص) قوله: "**خصت من بذلك لِأَنَّهَا أم حُرُوف الجَرّ**"[١٥٠].

• ابن مالك (ت٦٧٢هـ).

نقل النَّاصري كثيرًا عن ابن مالك مستشهدًا بأَبيات الخلاصة في النحو (الأَلفية)، ومن ذلك:

–تخيير حذف الأَلف والنون في جمع السرندى والعلندى، قال النَّاصري: "قال ابن مالك في (الخلاصة):

وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَي سَرنَدَى • وَكُلِّ مَا ضَاهَاه كَالعَلنَدَى"[١٥١]

–صرف لفظة (هند)، قال النَّاصري: "قال في (الخلاصة):

وَجهَانِ فِي العَادِمِ تَذكِيرًا سَبَق • وَعُجمَةً كَهِندَ وَالمَنعُ أَحَق"[١٥٢]

–استعمال (مهما) ظرف، قال النَّاصري: "وهو رأي ابن مالك، قال في (شرح الكافية): **جميع النحويون يَجعلون (ما)، و(مهما)، مثل (من) في اللزوم التجرد عن الظرفية مع أَنَّ استعمالهما ظرفين ثابتفي أَشعار الفصحاء**"[١٥٣].

• أَبو حيَّان (ت٧٤٥هـ).

أَشار النَّاصري إِلى "منع بعض النُّحاة حذف تمييز (كم) الخبرية إِلَّا إِذا قُدِّرَ منصوبًا"[١٥٤]، ونقل نصَّ قول أبي حيَّان في (ارتشاف الضرب)، فقال: "وقال الشَّيخ أَبو حيَّان في (الارتشاف): **ينبغي أن يقال: إن قدر تمييز الخبرية منصوبًا، أو مجرورًا بمن جاز حذفه أو بالإضافة فلا يجوز**"[١٥٥].

• المرادي (ت٧٤٩هـ).

تقديم عامل (كم) الخبرية عليها، وفي ذا نقل النَّاصري عن المرادي في كتابه (توضيح المقاصد)، بقوله: "قال المرادي: **حكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية...فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، وأنها لغة**"(١٥٦).

• الشَّريف الغرناطي (ت٧٦٠هـ).

نقل النَّاصري عن **(شرح الحازمية)** للشريف الغرناطي، قوله: "**والزباء تُمَدُّ وتُقصَر، فمن مَدَّ جعل مذكرها (أَزَبّ) مثل (أَحمَر) و(حمراء) وَمَن قصر جعله (زَبَّان) مثل (غضبان) و(غضبى).اهـ**"(١٥٧).

• ابن هشام الأَنصاري (ت٧٦١هـ).

–القول في معنى (ربما)، أَشار إِلى نصِّ قول ابن هشام: بأَنَّها "**للتكثير كثيرا وللتقليل قَلِيلا**"(١٥٨).

–نصب جملة (أَنَّ البلا موكلٌ بالمنطق) المعمولة للعامل (تَعِي)، يشير النَّاصري إِلى نصِّ قول ابن هشام بقوله: "قال ابن هشام فيما كان من الجمل من هذا الباب ما نصُّه: **هَذِهِ الْجمل فِي مَحل نصب اتِّفَاقًا ثمَّ قَالَ البصريون النصب بقول مُقَدّر وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُور**"(١٥٩).

• التفتازاني (ت٧٩٢هـ).

أَشار النَّاصري في قول النَّاظم (كم أَودعت من سهرٍ) إِلى أَنَّ "(من سَهَر) تمييز لـ(كم) وكان من حقِّه أَن يتَّصل بها مجرورًا بإِضافته إِليه"(١٦٠)، ويعلل ذلك بقوله: "إِلَّا أَنَّه لمَّا انفصل عنها جُرَّ بـ(من) البيانيَّة؛ لئلَّا يلتبس التمييز بمعمول الفعل الفاصل

بينهما"[١٦١]، ثم ينقل نصَّ التفتزاني في شرحه المطوَّل لتلخيص المفتاح، بقوله: "قال سعد الدِّين في (المطوَّل): **وإذا فُصِلَ بين كم الخبرية ومميزها بفعلٍ متعدٍ وجَبَ الإتيان بـ(من)؛ لئلَّا يلتبس بمفعول ذلك الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝﴾** [سورة الدُّخَان : ٢٥]، و**﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾** [سورة القَصَص : ٥٨]، **ومحل (كم) هنا النَّصب على المفعوليَّة**.اهـ"[١٦٢].

ب.النقل بتصرُّف.

-القول في لام (فتى):

يقول النَّاصري: "اختلف في لام الفتى؛ هل هي ياء وبه قال سيبويه، أَو واو وبه قال غيره"[١٦٣]، أَمَّا إيراده قول سيبويه فيقول: "**قال سيبويه: أَبدلوا الواو في الجمع والمصدر شذوذًا**"[١٦٤]، وإذا عدنا إلى كتاب سيبويه في باب حروف البدل يقول: "تبدل -أَي الواو- مكان الياء في فتوٍ وفتوةٍ؛ تريد جمع الفتيان، وذلك قليل، كما أبدلوا الياء مكان الواو في عتيٍّ وعصيٍّ ونحوهما"[١٦٥].

-(فيهن) ضمير قلَّة و(فيها) ضمير كثرة: ردَّ النَّاصري على قول النَّاظم: (مَجاهل تحار فيهن القطا)، بقوله: "كان من حقه أَن يقول: (فيها)؛ لأَنَّه ضمير الكثرة، والمقام يقتضيها"[١٦٦]، واستشهد بقوله تعالى **﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ﴾**[سورة التَّوْبَة:٣٦]، وقوله تعالى: **﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾**[سورة التَّوْبَة:٣٦]، ويستدل في ذلك بقول الفرَّاء إذ يقول: "**قال الفراء: الأَولى رجوع (فيهن) إلى أَربعة؛ لأَنَّ العرب تقول فيما بين الثَّلاثة إلى العشرة: (فيهن) فإذا جاوز هذا العدد قالوا: (فيها)**"[١٦٧]، أَمَّا قول الفرَّاء فنصُّه في كتابه (معاني القرآن)، يقول: "اعلم قوله (فيهن) ولم يقل (فيها)، وكذلك كلام العرب لِمَا بين الثلاثة إلى العشرة تَقُولُ: لثلاث ليال خلونَ، وثلاثة أَيَّام خلون إلى العشرة، فإذا جُزت

العشرة قالوا: خلت، ومضت، ويقولون لِمَا بين الثلاثة إلى العشرة (هنّ) و(هؤلاء) فإذا جزت العشرة قالوا: (هي) و(هذه)"[١٦٨].

-منع (تَبُوك) من الصَّرف:

قال النَّاصري في (تبوك) مشيرًا إلى قول النووي: "**وهو ممنوع من الصَّرف للعلمية والتَّأنيث كذا قال النَّووي**"[١٦٩]، أَمَّا نصُّ النَّووي فهو في تهذيب الأَسماء واللغات له، يقول: "والمشهور ترك صرف تبوك للتأنيث والعلمية"[١٧٠].

ثانيًا: النَّقل غَير المُباشِر.

أَ. النَّقل غَير المُباشِر مَعَ ذِكرِ الوَاسِطَة.

• القول في (لولا) وما بعدها.

أَشار النَّاصري إِلى أَنَّ (لولا) في قول النَّاظم (لَولَاكَ كُنتُ لِلقَرِيضِ تَارِكًا) هي امتناعيَّة[١٧١]، وقد عرض كلام ابن هشام بنصِّهِ في المغني فقال: "قال ابن هشام: وإِذا وليها مضمر فحقه أَن يكون ضمير رفع نحو ﴿**لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** ﴿٣١﴾﴾ [سورة سَبَإٍ: ٣١] ، وسُمِعَ قليلًا (لولاي) و(لولاك) و(لولاهُ) خلافًا للمبرد"[١٧٢]، ثمَّ ذكر قول سيبويه والجمهور والأَخفش نقلًا عن ابن هشام: فقال: "**قَالَ سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور هِيَ جَارة للضمير مُخْتَصَّة بِهِ كَمَا اخْتصّت حَتَّى وَالْكَاف بِالظَّاهِرِ وَلَا تتَعَلَّق لَوْلَا بِشَيْء وَمَوْضِع الْمَجْرُور بهَا رفع بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر مَحْذُوف، وَقَالَ الْأَخْفَش الضَّمِير مُبْتَدأ وَلَوْلَا غير جَارة وَلَكنهُمْ أنابوا الضَّمِير المخفوض عَن الْمَرْفُوع كَمَا عكسوا إِذْ قَالُوا مَا أَنا كَأَنْت وَلَا أَنْت كأنا**"[١٧٣]، ومن النُّحاة من لم يجز هذا التركيب مطلقًا كالمبرِّد[١٧٤]

• بعض الشيء يقع على ما دون نصفه.

نقل النَّاصري عن الكسائي وهشام مع ذكره للواسطة أَلا وهو المرادي في شرح، فقال: "وفي **(شرح المرادي)** على **(الخلاصة)** ما نصُّه: **وعن الكسائي وهشام: أن بعض**

الشيء لا يقع إلا على ما دون نصفه؛ ولذلك منع أن يقال: (بعض الرجلين لك)، أي: أحدهما"(١٧٥).

ب. النَّقل غَير المُباشِر وَعَدَم الإِشَارَة ذِكرِ الوَاسِطَة.

• أَبو عمرو بن العلاء (ت١٥٩هـ).

نقل عن أَبي عمرو بن العلاء قوله في الإِدغام فقال: "**قال أَبو عمرو بن العلاء: الإِدغام كلام العرب الذي يجري على أَلسنتها ولا يحسنون غيره**"(١٧٦).

• الفرَّاء (ت٢٠٧هـ).

نقل عن الفراء الاكتفاء بالكسرة دون الياء في المنقوص، إِذ أَشار في قول النَّاظم (يَحمِهَا) بقوله: وكان من حقِّه أَن يقول: (يحميها) بالياء بعد الميم؛ لأَنَّه مرفوع لكنهُ اكتفى بالكسرة عن الياء وهي لغة هُذيل"(١٧٧)، ثمَّ قال: "**قال الفرَّاء: سمعتُ العربَ تقول: لا أَدرِ ولَعَمرِ**"(١٧٨).

• قطرب (ت٢١٠هـ).

نقل عن قطرب فقال: "**قال قطرب: يقال: سأَل يسأل مِثلُ زأر الأَسد يَزأر، وسال يسال مثل خاف يخاف، والأَمر منه: سَلْ مثل خفْ، وبهذه اللغة قرأَ نافع وابن عامر: ﴿سَالَ سَآئِلٌ﴾ [سورة المَعَارِج : ١] كقال قائل.اهـ**"(١٧٩).

• الأَخفش الأَوسط (ت٢١٥هـ).

نقل عن الأَخفش في صرف ما لا ينصرف، فقال: "وزعم قومٌ أَنَّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغةٌ، **قال الأَخفش: كأَنَّها لغة الشِّعر، لأَنَّهم اضطروا إِليه في الشعر فجرت أَلسنتهم على ذلك في الكلام**"(١٨٠).

• أَبو حاتم السِّجستاني(ت٢٥٠هـ).

نقل قول أَبي حاتم السجستاني في تخفيف (ربما)، بقوله: "**قال أَبو حاتم: أَهل الحجاز يُخففُون (ربما) وبكر وقيس يثقلونها، وفيها لغات أُخر وهي في الأَصل حرف معناه التقليل**"(١٨١).

• أَبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).

نقل قول الفارسي في (قَلَّمَا)، فقال: "**قال الفارسي: وأَرى أَنَّ (ما) جُعلت هنا عوضًا عن الفاعل؛ إِذ كان الفعل لا يخلو عن فاعل مظهرًا أَو مضمرًا، ولما دَخَلَت (ما) وَقَعَ بعد هذه الأَفعال ما لم يكن يقع قبل دخولها فصارت موضوعة للفعل خاصَّة بمنزلة (ربما) فلا يليها اسمٌ أَلبتة.اهـ**"(١٨٢).

• ابن مالك(ت٦٧٢هـ).

نقل قول ابن مالك عن ابن هشام في مغنيه دون الإِشارة إليه، فقال: "**قال ابن مالك في قولك: (قلت لهم: قوموا أَولكم وآخركم) أَنَّ التقدير: ليقم أَولكم وآخركم، وأَنَّه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد**"(١٨٣).

• بدر الدين بن الناظم (ت٦٨٦هـ).

نقل قول بدر الدِّين بن مالك، وذلك في ردّه على ما استدل به والده –ابن مالك– على كون "أَنَّ استعمال (مهما) حال كونها ظرفًا ثابتٌ في أَشعار الفصحاء، مستدلًّا بقول حاتم الطائي:

وإِنَّك مَهمَا تُعطِ بَطنَك سُؤلَه • وفَرجَك نَالَا مُنتَهَى الذَّم أَجمَعَا"(١٨٤)

قال النَّاصري: "**وقد ردَّ بدرُ الدِّين –ولد– ابن مالك ما استدلَّ به والدُه من الأَبيات، وقال: لا أَرى في هذه الأَبيات حُجَّة؛ لأَنَّه يَصحُّ تقديرها بالمصدر.اهـ**"(١٨٥).

ثَالِثًا: النَّقل عَن مجهُول.

-**جواز صرف (مَفَاعِل) في الاختيار**، وذلك في قول النَّاظم (مَجَاهِل)، قال النَّاصري: "وصرفه ضرورة، **ومن النَّاس** مَن يُجَوِّز صرف هذا الجمع في الاختيار، وفي ذلك **يقول:**

والصرف في الجمع أَتى كثيرًا • حتى ادَّعى قوم به التَّخييرا"(١٨٦)

-حذف صلة الضمير للوزن على لغة بني عقيل:

قال النَّاصري في قول النَّاظم (حَوَافِرُهُ): "يُنشد بحذف صلة الضَّمير للوزن، وهي لغة، قال برهان الدِّين الجعبري: هي لغة قيس، **وقال غيره:** هي لغة بني عقيل وبني كلاب منهم"(١٨٧).

-القول في عدم إقامة (على) مقام (عن) لأَجل التَّضمين:

يستشهد النَّاصري في إقامة (على) معنى (عن) بشاهدين، ثمَّ يورد عدميَّة ذلك، يقول النَّاصري في قول النَّاظم (سَلْ ابنَ خَلدُونَ علينا)، "وقوله (علينا) يريد: (عنَّا)؛ لأَنَّ السؤال وما تصرف منه يتعدى بـ(عن)؛ لكنَّه أَقام (على) مقام (عن)؛ لأَنَّها تَرِدُ بمعناها، قال الشَّاعر: [وزن الوافر]

إِذا رَضِيَت عَلَيَّ بنو قُشَيرٍ • لعَمرُ اللهِ أَعجَبَنِي رِضَاهَا

وقال الآخر: [وزن المنسرح]

في لَيلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا • يحكي عَلَينَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا"(١٨٨)

أَمَّا إِيراده لعدمية ذلك، فيقول: "**وقيل:** لا شاهد في البيتين، لأَنَّ الأَوَّل ضمَّن (رضي) معنى العطف، والثَّاني ضمن (يحكي) معنى ينم"(١٨٩).

رَابِعًا: موقِفُه ممَّا يُنقَل.

-تقدير الفتحة في المنقوص مع خفَّتها.

ذكر النَّاصري في قول (حادي الأَينق) أَنَّه "قدَّر النَّاظم الفتحة مع خِفَّتها؛ إِمَّا ضرورة، وإِمَّا لغة من يجيز ذلك من العرب"(١٩٠)، ثمَّ أَورد قول الدنوشري: "ومن العرب من يُسكِّن الياء في النصب، قال الشَّاعر: [وزن الطويل]

وَلَو أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ • وَدَارِي بِأَعلَى حَضرَمَوتَ اهتَدَى ليا"(١٩١).

ثمَّ أَوردَ قول المبرِّد، فقال: "وقال أَبو العباس المبرد: وهي من أَحسن ضرورات الشِّعر؛ لأَنَّه حمل حالة النَّصب على حالتي الرَّفع والجر"(١٩٢)، ويردُّ على كلامه فيقول: "**قُلتُ: لا مفهوم لقوله: (ضرورات الشعر)؛ بل هو لغة كما مرَّ**"(١٩٣).

-الاكتفاء بالكسرة عن الياء في المنقوص.

أَورد النَّاصري في معرض شرحه قول النَّاظم (أَشُنُّ كُلَّ غَارَةٍ شَعوَا عَلَى مَن يَحمِهَا...) وفي الكلام عن (يحمها) بالكسرة دون الياء، يذكر شواهد عن ابن الأَنباري، ثم يذكر قوله، فيقول: "قال ابن الأَنباري: وهي لغة مشهورة عندهم دعاهم إِليه رغبةُ الاختصارِ والإِيجاز؛ إِذ كانت الكسرة قَبلَ الياء المحذوفة دالةً عليها ومؤَدِّيةً عنها.اهـ"(١٩٤)، ثمَّ يعلِّق فيقول: "**وقد قُرئ بذلك مواضعَ كثيرة من فواصل القرآن، ومع ذلك فلا أَرى للناظم -رحمه الله-شاهدًا فيها؛ لأَنَّ جميع ما استشهدوا به واقع في آخر الكلمة لم يتَّصل به شيء، وهنا قد اتصل بالفعل ضمير المفعول وتحصَّنت به الياء، ومعلوم أَنَّهم يعطون للأَطراف أَحكامًا لا يعطونها الأَوساط؛ من أَجل أَنَّ الأَطراف عُرضَةٌ للوقف فكانت تعتريه وجوه كثيرة من التغير**"(١٩٥).

الخاتمة

بعد أَن تمَّ عرض منهج الشَّارح النَّاصري وذكر الأَمثلة لها يُستنتج ما يأتي:

١-إِعتِمَاد الشَّارِح عَلَى أُسلُوبِ الإِحَالَاتِ فَهو كَثِيرًا مَا يَنقُلُ المادَّة النَّحوِيَّة مِن مَظَانِ اللُّغة والنَّحو، فَتَجدهُ يُحِيلُ إِلَى المَصدَرِ مَع ذِكرِ العالِمِ تَارَةً وَعَدَمِهِ تَارَةً أُخرَى.

٢-تَفصِيلُ الشَّارِحِ وَتَوسُّعُهِ فِي عَرضِ المَسَائِلِ، فَحِينًا تَرَاهُ يَذكُرُ الاحتِمَالَ الصَّائِبَ، ثُمَّ بَعدَ ذَلكَ يَذكُرُ آرَاءَ العُلَمَاءِ وَمَا قَيلَ فِي المَسأَلَةِ، وَحِينًا تَرَى العَكسَ.

٣-جَاءَ إِيجَازُهُ وَاختِصَارُهُ فِي الأَجزَاءِ الأَخِيرَةِ مِن شَرحِهِ؛ وَذَلكَ لتِكرَارِ المَسَائِل.

٤-عُنِي الشَّارِح بِبَيَانِ لُغَاتِ العَرَب الفَصِيحَةِ وغَيرِ الفَصِيحَةِ، فَذَكَر لُغَةَ رَبِيعَة وهُذَيلٍ وقَيسٍ وبَنِي عُقَيلٍ وكِلَاب، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى سِعَةِ عِلمِهِ وَاطِّلَاعِهِ.

٥-أَكثَرَ الشَّارِحُ فِي شَرحِهِ مِن أُسلُوبِ (الفَنقَلَة)، فَيَطرَحُ تَسَاؤلًا أَو إِشكَالًا ثُمَّ يُجِيبُ عَنه، دَافعًا بِذَلكَ إِشكَالًا مُقدَّرًا.

٦-اهتِمَامُهُ بِالخِلَافِ النَّحوِيِّ فَضلًا عَن الصَّرفِيِّ، شَأوُهُ شَأوَ مَن سَبَقَهُ مِن النُّحَاةِ، فَإِن وَجَدَ فِي مَسأَلَةٍ مَا خِلَافًا ذَكَرَهَ.

٧-عِنَايَتُهُ بِالإِملَاءِ والخَطِّ، فَيَذكُرُ فِي شَرحِهِ مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةً بِالرَّسمِ الإِملَائِي.

٨-أَخَذَ الشَّارِحُ مَادَّتَهُ النَّحوِيَّة عَن قُرَابَةِ (٧١) عَالِمًا مُصَرِّحًا بِاسمِهِ نَاقِلًا عَنهُ، وَنَقلُهُ جَاءَ إِمَّا بِذِكرِ العَالِمِ مَعَ كِتَابِهِ أَو ذِكرِهِ دُونَ كِتَابِهِ، وَهوَ إِمَّا يَنقُلُ مِن كِتَابِهِ مُبَاشَرَةً أَو بِوَاسِطَة.

هَذَا وَالحَمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

الهوامش :

(*)اعتمدت في ترجمة الشَّارح على ما جاء في كتاب (الاستقصا لأَخبار دول المغرب الأَقصى)، للشارح نفسه، إذ إنَّ مقدمة طبعة دار الكتاب كتبها ولداه، وإن جل من ترجموا له كان اعتمادهم عليه.

(١)ينظر: الاستقصا لأَخبار دول المغرب الأَقصى، الناصري نفسه، مقدمة طبعة دار البيضاء والتي ترجم فيها له ولداه، ٩/١، الإعلام بمن حل مراكش وأَغمات من الأَعلام، السملالي، ٤٢٦/٢، الأَعلام، الزركلي، ٤٢٠/١، مؤرخو الشرفاء، ليفي بروفنصال، ٢٥٣.

(٢)ينظر: الأَعلام، الزركلي، ٤٢٠/١، مؤرخو الشرفاء، ليفي بروفنصال، ٢٥٣.

(٣)ينظر: مؤرخو الشرفاء، ليفي بروفنصال، ٢٥٣.

(٤)الاستقصا، للمؤلف نفسه، ٤٥/٣.

(٥)ينظر: المصدر نفسه، ١١/١.

(٦)ينظر: الاستقصا، للمؤلف نفسه، ١١/١، من أَعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا، عبد الله الجراري، ١١/٢.

(٧)الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من أعلام، السملالي، ٤٢٦.

(٨)ينظر: الاستقصا، للمؤلف نفسه، ١١/١.

(٩)ينظر: المصدر نفسه، ١١/١.

(١٠)ينظر: المصدر نفسه، ١٢/١.

(١١)ينظر: المصدر نفسه، ١١/١.

(١٢)ينظر: من أَعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا، عبد الله الجراري، ١٧٧/٢، الاستقصا، للمؤلف نفسه، ٤١/١.

(١٣)ينظر: الاستقصا، للمؤلف نفسه، ٤١/١.

(١٤)ينظر: المصدر نفسه، ٢٧/١.

(١٥)ينظر: إتحاف المطالع بوفيات أَعلام القرن الثالث عشر والرابع، ابن سودة، ٣٣٦/١، دليل مؤرخ المغرب ، ٣٠٠.

(١٦)الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: ٣٦٩/٢.

(١٧)الاستقصا، للمؤلف نفسه، ٣/ ٨٣.

(١٨)المصدر نفسه، ٣/ ٧٧.

(١٩)ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، مخلوف، ٦١٣/١.

(٢٠)ينظر: الاستقصا، للمؤلف نفسه، ٤١/١.

(٢١)ينظر: المصدر نفسه، ٤١/١، والإعلام بمن حل مراكش وأَغمات من أَعلام، السملالي، ٤٢٨.

(٢٢)الاستقصا، للمؤلف نفسه، ٤١/١، والإعلام بمن حل مراكش وأَغمات من أَعلام، السملالي، ٤٢٨.

(٢٣)الاستقصا، للمؤلف نفسه، ٣١/١.

(٢٤)ينظر: دليل مؤرخ المغرب، ٣٠٠.

(٢٥)زهر الأَفنان، للناصري، ٥/١.

(٢٦)المصدر نفسه، ٥/١.

(٢٧)المصدر نفسه، ٥/١-٦.

(٢٨)المصدر نفسه، ٦/١.

(٢٩)المصدر نفسه، ٦/١.

(٣٠)المصدر نفسه، ٦/١.

(٣١)المصدر نفسه، ٣٥/١، وينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٩٥/٥.

(٣٢)المصدر نفسه، ٣٥/١، ومغني اللبيب، لابن هشام، ٤٨٨.

(٣٣)الاستقصا، للمؤلف نفسه، ٣٥/١.

(٣٤)المصدر السابق، ١٣٦/٤، ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٤٨٨/١

(٣٥)زهر الأَفنان، للناصري، ١١٠/١، وينظر: الكافية في النحو، لابن الحاجب، ٤٨، والبيت في ديوان الأعشى (لَهُ صَدَقَاتٌ ما تَغِبُّ وَنَائِلٌ..) ينظر: ديوان الأعشى، ١٣٧.

(٣٦)المصدر نفسه، ١١١/١.

(٣٧)المصدر نفسه، ١٧٠/١، وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٢٥٢/١.

(٣٨)المصدر نفسه، ١٩٠/١، وينظر: المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، ١٧٧.

(٣٩)المصدر نفسه، ١٥/٣.

(٤٠)المصدر نفسه، ١٩٣/١-١٩٤، وينظر، شرح التسهيل، لابن مالك، ٦/٢.
(٤١)المصدر نفسه، ٢٢٠/١، وينظر: همع الهوامع، للسيوطي، ١٩٢/٢.
(٤٢)المصدر نفسه، ٢٥١/١.
(٤٣)المصدر نفسه، ١٢/٣، ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٣٩٩/١.
(٤٤)المصدر نفسه، ١٤١/٥، وينظر: شرح المقدمة المحسبة، لابن باب شاذ، ٢٧٦/١.
(٤٥)المصدر نفسه، ١٩٠/١، النقل عن أَبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب، لأَبي حيَّان، ٧٧٧/٢.
(٤٦)ينظر: زهر الأَفنان، للناصري، ١٩١/١.
(٤٧)المصدر نفسه، ١٩١/١، النقل عن السُّيوطي في الفريدة وهي الأَلفيَّة النَّحويَّة، للسُيوطي، ٧١.
(٤٨)زهر الأَفنان، للناصري، ٢٤٢/١.
(٤٩)المصدر السابق، ٢٤٣/١، وينظر: الأَمالي، لابن الشَّجري، ٣٩/١.
(٥٠)زهر الأَفنان، للناصري، ٢٧٢/١.
(٥١)المصدر نفسه، ٢٧٧/١.
(٥٢)المصدر نفسه، ٢٧٧/١، وينظر: الكشَّاف، للزمخشري: ١٠٤/١، وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٦٢٨.
(٥٣)زهر الأَفنان، للناصري، ٥٦/١-٥٧، النقل عن المصباح المنير، للفيومي، ٥٣٧/٢.
(٥٤)زهر الأَفنان، للناصري، ٦٣/١، النقل عن المصباح المنير، للفيومي، ٢٦١/١.
(٥٥)زهر الأَفنان، للناصري، ٨٠/١، النقل عن الخلاصة، لابن مالك، ١٠٧.
(٥٦)زهر الأَفنان، للناصري، ١٧٠/١، النقل عن مغني اللبيب، لابن هشام، ٢٤٩.
(٥٧)زهر الأَفنان، للناصري، ٢٢٠/١، النقل عن درة الغواص، للحريري، ٣١.
(٥٨)المصدر نفسه، ٨١/٤، وينظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ١٢١٦.
(٥٩)المصدر نفسه، ٢١٨/٣.
(٦٠)المصدر نفسه، ٢١٨/٣، وينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ٥٨/٣.
(٦١)المصدر نفسه، ١٠٦/٥، وينظر: تسهيل الفوائد، لابن مالك، ١٨٠.
(٦٢)المصدر نفسه، ٥٩/١-٦٠.
(٦٣)المصدر نفسه، ٦٠/١، لم أَقف على قائل الأَبيات.
(٦٤)المصدر نفسه، ٦٠/١.
(٦٥)المصدر نفسه، ٥٨/١-٥٩.
(٦٦)المصدر نفسه، ٦٣/١، وينظر: المصباح المنير، للفيومي، ٢٦١/١.

(٦٧)المصدر نفسه، ٦٣/١.

(٦٨)المصدر نفسه، ٦٣/١-٦٤.

(٦٩)المصدر نفسه، ٩٢/١.

(٧٠)المصدر نفسه، ٩٥/١.

(٧١)المصدر نفسه، ٩٥/١، لم أَقف على قائل البيت.

(٧٢)المصدر نفسه، ٩٥/١، والبيت للأَحوص، ينظر: ديوان الأَحوص، ١٨٣.

(٧٣)المصدر نفسه، ٩٥/١.

(٧٤)المصدر نفسه، ٩٥/١.

(٧٥)زهر الأَفنان، للناصري، ٩٥/١-٩٦.

(٧٦)المصدر نفسه، ٩٦/١، وقول سيبويه ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٨٠٩.

(٧٧)المصدر نفسه، ٩٦/١، وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٨٣١.

(٧٨)المصدر نفسه، ٩٦/١.

(٧٩)ينظر: المصدر نفسه، ٣٠/٢، ٩٠، ١١٦، ٣٤/٣، ٤١، ٥١، ٥٣، ٧٨، ١٣٣.

(٨٠)ينظر: المصدر نفسه، ٣٢٢/٣، ٣٧٢، ٣٤٥/٤، ٣٧٣، ١٢٥/٥، ١٥٨.. .

(٨١)ينظر: المصدر نفسه، ١٤١/٤، ١٦٢، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٢٢، ٤٩/٥، ٢١٢.

(٨٢)المصدر نفسه، ٧٧/٣،

(٨٣)المصدر نفسه، ٧٨/٣، وبيت النَّاظم المشار إِليه: ٨١/٣.

(٨٤)المصدر نفسه، ٣٢٢/٤.

(٨٥)المصدر نفسه، ٣٢٢/٤.

(٨٦)المصدر نفسه، ١٣٨/١.

(٨٧)المصدر نفسه، ١٣٨/١.

(٨٨)المصدر نفسه، ٣١٩/٢.

(٨٩)المصدر نفسه، ٣٢٠/٢.

(٩٠)المصدر نفسه، ٢٣٧/٢، البيت لرجل من باهلة، ينظر: الكتاب، لسيبويه، ٣٠/١.

(٩١)المصدر نفسه، ٢٦٤/٤.

(٩٢)المصدر نفسه، ١٦٧/١.

(٩٣)المصدر نفسه، ١٧٨/١.

(٩٤)المصدر نفسه، ١/١٧٨-١٧٩.
(٩٥)المصدر نفسه، ١/٢١٦.
(٩٦)المصدر نفسه، ١/٢٢٠.
(٩٧)المصدر نفسه، ١/٢٢١.
(٩٨)المصدر نفسه، ١/٢٧٢.
(٩٩)المصدر نفسه، ١/٢٧٧.
(١٠٠)المصدر نفسه، ١/٢٧٧.
(١٠١)المصدر نفسه، ١/٢٧٧-٢٧٨.
(١٠٢)المصدر نفسه، ١/٢٨٧.
(١٠٣)المصدر نفسه، ١/٢٨٩.
(١٠٤)المصدر نفسه، ١/٢٨٩.
(١٠٥)المصدر نفسه، ١/٢٨٩.
(١٠٦)المصدر نفسه، ٥/٢٧.
(١٠٧)المصدر نفسه، ٥/٢٧.
(١٠٨)المصدر نفسه، ٥/٢٧.
(١٠٩)المصدر نفسه، ٥/٢٧-٢٨.
(١١٠)المصدر نفسه، ١/١١٠، وينظر: الكافية في النحو، لابن الحاجب، ٤٨.
(١١١)المصدر نفسه، ١/١١١.
(١١٢)المصدر نفسه، ١/١١٠، وقول ابن هشام ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٣٨٦-٣٨٧.
(١١٣)المصدر نفسه، ١/١١١، وقول ابن السراج ينظر: الأُصول في النحو، لابن السَّراج، ١/٢٧، وقول الفارسي ينظر: المسائل الحلبيات، لأَبي علي الفارسي، ٢٦٥.
(١١٤)المصدر نفسه، ١/١١١، والقول غير منسوب لأَحد ينظر، العين، للخليل، ٧/٣٠٠.
(١١٥)المصدر نفسه، ١/١٥٦، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ٢/٤١١.
(١١٦)المصدر نفسه، ١/١٧٩.
(١١٧)المصدر نفسه، ١/١٩٢.
(١١٨)المصدر نفسه، ١/١٩٢، رأي ابن مالك ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، ١/٣٤٨.

(١١٩)زهر الأَفنان، للناصري، ١٩٢/١، رأي الجزولي ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، ١٠٤، ورأي الزمخشري ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، ٣٤٩، ولم أَقف على رأي أَبي البقاء العكبري وابن عصفور، والخلاف ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، ٤١٥/١.

(١٢٠)زهر الأَفنان، للناصري، ٢٤٢/١.

(١٢١)المصدر نفسه، ٢٤٣/١، وينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، ٣٤٤/٤.

(١٢٢)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٤٣/٢، وينظر: شرح التصريح، للوقاد، ٢/ ٥٩٣.

(١٢٣)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٤٣/٢-٣٤٤، قول الجعبري وما تخلله من رأي الفارسي في "مخطوط كنز المعاني، للجعبري، ٤٩، ورأي الفارسي تعليقة له: ٢٠٩/٣" ينظر: هامش زهر الأَفنان، ٣٤٤/٢.

(١٢٤)زهر الأفنان، للنَّاصري، ٣١/١.

(١٢٥)زهر الأفنان، للنَّاصري، ٣٨/١.

(١٢٦)زهر الأفنان، للنَّاصري، ٣٨/١.

(١٢٧)زهر الأفنان، للنَّاصري، ٣٨/١.

(١٢٨)زهر الأَفنان، للناصري، ١٢٥/٢.

(١٢٩)المصدر نفسه، ١٢٩/٢.

(١٣٠)المصدر نفسه، ١٢٣/٣.

(١٣١)المصدر نفسه، ١٢٥/٣.

(١٣٢)المصدر نفسه، ١٢٣/٣.

(١٣٣)المصدر نفسه، ١٢٦/٣.

(١٣٤)المصدر نفسه، ١٥٧/١.

(١٣٥)المصدر نفسه، ٢٨٣/١.

(١٣٦)المصدر نفسه، ١٢٨/٢.

(١٣٧)المصدر نفسه، ١٥٨/٢.

(١٣٨)المصدر نفسه، ١٥٩/٢.

(١٣٩)المصدر نفسه، ٨٦/٣.

(١٤٠)المصدر نفسه، ٩٢/١.

(١٤١)المصدر نفسه، ٩٧/١.

(١٤٢)المصدر نفسه، ١١٥/٢.

(١٤٣)المصدر نفسه، ٣٦١/٢.

(١٤٤)المصدر نفسه، ٣٦١/٢.
(١٤٥)المصدر نفسه، ٣٠١/٣.
(١٤٦)المصدر نفسه، ١١٠/٣.
(١٤٧)المصدر نفسه، ٥٢/٣، وينظر: شرح الشافية، لابن مالك، ١٦٢٥/٣.
(١٤٨)زهر الأَفنان، للناصري، ٥٢/٣، وينظر: الكشاف، للزمخشري، ١٤٦/٢.
(١٤٩)زهر الأَفنان، للناصري، ٢٢٠/١.
(١٥٠)المصدر نفسه، ٢٢٠/١، وينظر: درة الغواص، للحريري، ٣١.
(١٥١)زهر الأَفنان، للناصري، ١٣٧/١، وينظر: الخلاصة في النَّحو أَلفية ابن مالك، لابن مالك، ١٠٣.
(١٥٢)زهر الأَفنان، للناصري، ٨٧/٣، و٣٥٨/٣، وينظر: الخلاصة في النَّحو أَلفية ابن مالك، لابن مالك، ٨٧.
(١٥٣)زهر الأَفنان، للناصري، ٥١/٣-٥٢، وينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٦٢٥/٣.
(١٥٤)زهر الأَفنان، للناصري، ١٩٠/١.
(١٥٥)المصدر نفسه، ١٩٠/١، وينظر: ارتشاف الضرب، لأَبي حيان، ٢٢٢/٢.
(١٥٦)زهر الأَفنان، للناصري، ١٤/٣، توضيح المقاصد، للمرادي، ١٣٤١/٣.
(١٥٧)زهر الأَفنان، للناصري، ٢٥١/٢، ولم أَقف على شرح الحازميَّة، والظَّاهر أَنَّه نقل عنه بالنَّص.
(١٥٨)زهر الأَفنان، للناصري، ٨٨/٢، وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ١٨٠.
(١٥٩)زهر الأَفنان، للناصري، ٥١/٣، وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٥٣٩.
(١٦٠)زهر الأَفنان، للناصري، ١٣٩/٢.
(١٦١)المصدر نفسه، ١٣٩/٢.
(١٦٢)المصدر نفسه، ١٣٩/٢، وينظر: المطول، للتفتازاني، ٣٦٨.
(١٦٣)زهر الأَفنان، للناصري، ٥٨/١.
(١٦٤)المصدر نفسه، ٥٤/١.
(١٦٥)الكتاب، سيبويه، ٢٤١/٤.
(١٦٦)زهر الأَفنان، للناصري، ٩٤/١.
(١٦٧)المصدر نفسه، ٩٤/١.
(١٦٨)معاني القرآن، للفراء، ٤٣٥/١.

(١٦٩)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٦٣/٢.

(١٧٠)تهذيب الأَسماء واللغات، للنووي، ٤٣/٣.

(١٧١)ينظر: زهر الأَفنان، للناصري، ١١٠/٥.

(١٧٢)المصدر نفسه، ١١٠/٥، وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٣٦٠-٣٦١.

(١٧٣)زهر الأَفنان، للناصري، ١١٠/٥، وينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٣٦١.

(١٧٤)ما خالف فيه المبرد البصريين في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأَنباري، م.م.أَحمد جاسم محمد، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع، ٦٣.

(١٧٥)زهر الأَفنان، للناصري، ١٨/٢، وينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، ١٠٣٧/٢.

(١٧٦)زهر الأَفنان، للناصري، ٢٠٦/١، وقول أَبي عمرو ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ٢٧٥/١.

(١٧٧)زهر الأَفنان، للناصري، ٣١٩/٢.

(١٧٨)المصدر نفسه، ٣١٩/٢، وقول الفرَّاء لم أَقف عليه في كتبه، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأَنباري، ٢٦٣/١-٢٦٤، والإبانة في اللغة العربية، للعوتبي، ٢٠٠/١.

(١٧٩)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٤٣/٢، وقول قطرب ينظر: مفاتيح الغيب، للرازي، ٣٦٥/٦.

(١٨٠)زهر الأَفنان، للناصري، ٩٣/١، ومعنى قول الأَخفش ينظر: البحر المحيط، لأَبي حيان، ٣٦٠/١٠.

(١٨١)زهر الأَفنان، للناصري، ٨٨/٢، وقول أبي حاتم ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ١٨٠.

(١٨٢)زهر الأَفنان، للناصري، ٥٦/١، وقول الفارسي ينظر: المقاصد النحوية، للعيني، ١٠٢٤/٣.

(١٨٣)زهر الأَفنان، للناصري، ٢٠٦/١، وقول ابن مالك ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، ٥٥٤.

(١٨٤)ينظر: زهر الأَفنان، للناصري، ٥٢/٣، والبيت في ديوان حاتم الطائي، ٣٥.

(١٨٥)ينظر: زهر الأَفنان، للناصري، ٥٢/٣، وقول بدر الدِّين ينظر: الجنى الداني، للمرادي، ٦١١، وتوضيح المقاصد، للمرادي، ١٢٧٥/٣.

(١٨٦)زهر الأَفنان، للناصري، ٩٢/١-٩٣.

(١٨٧)المصدر نفسه، ٢٣٧/٢، قول الجعبري وقول غيره، لم أَقف عليهما.

(١٨٨)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٤٤/٢، البيت الأَوَّل منسوب للقحيف العقيلي، ينظر: أَدب الكاتب، لابن قتيبة، ٥٠٧، والثَّاني منسوب لأحيحة الأنصاري، ينظر: الحماسة البصرية، ١٨٧/٢.

(١٨٩)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٤٤/٢.

(١٩٠)المصدر نفسه، ٣٦/١.

(١٩١)المصدر نفسه، ٣٦/١، وقول الدنوشري ينظر: شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك، للأَشموني، ٧٩/١.

(١٩٢)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٦/١، وقول المبرد ينظر: شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك، للأَشموني، ٧٩/١.

(١٩٣)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٦/١.

(١٩٤)المصدر نفسه، ٣٢٠/٢، وقول ابن الأَنباري ينظر: إِيضاح الوقف والابتداء، لابن الأَنباري، ٢٦٤/١.

(١٩٥)زهر الأَفنان، للناصري، ٣٢٠/٢.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأَثير الدين أَبي حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأَندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢. الاستقصا في أخبار دول المغرب الأقصى، الشيخ أَبو العباس أحمد بن خالد الناصري، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب (الدار البيضاء)، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣. الأُصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.

٤. الإعلام بمن حل مراكش وأَغمات من أَعلام، العباس بن إبراهيم السَّملالي، راجعه: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكيَّة، الرباط، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٥. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٦. أَمالي ابن الشَّجري، لضياء الدين أَبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشَّجري (ت٥٤٢هـ)، تح: الدكتور محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م.

٧. إِيضاح الوقف والابتداء، لأَبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأَنباري (ت٣٢٨هـ)، تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ١٩٧١م.

٨. البحر المحيط في التفسير، لأَثير الدين أَبي حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأَندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٩م.

٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأَبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطَّائي الجيَّاني(ت٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٠. تهذيب الأَسماء واللغات، لأَبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه شركة العلماء بمساعدة الطباعة المنيرية، يطلب من دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

١١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح أَلفية ابن مالك، لأَبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تح: الدكتور عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.

١٢. الجنى الداني في حروف المعاني، لأَبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، تح: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
١٣. الحماسة البصرية، لأَبي الحسن صدر الدين علي بن أَبي الفرج بن الحسن البصري، تح: مختار الدين أَحمد، عالم الكتب، بيروت.
١٤. الخلاصة الألفية (أَلفية ابن مالك)، لأَبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، دار التعاون، مكة.
١٥. درة الغواص في أَوهام الخواص، لأَبي محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
١٦. دليل مؤرخ المغرب الأقصى (دليل ابن سودة)، لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة المري، ضبط واستدراك مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٧. ديوان الأحوص الأَنصاري، لعبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت المعروف بـ(الأَحوص)، تح: الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٦٩م.
١٨. ديوان الأَعشى الكبير، لأبي بصير ميمون بن قيس بن جندل، تح: محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
١٩. ديوان حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي، تح: أَحمد رشاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م.
٢٠. زهر الأفنان من حديقة ابن الونان، لأَبي العباس أَحمد بن خالد النَّاصري السَّلاوي(ت١٤١٥هـ)، تح: أَحمد بن عبد الكريم نجيب الشَّريف، مراجعة وتقديم: الأَستاذ أَحمد شوقي بنبين، دار نجيبويه المعرفيَّة، المملكة المغربيَّة، ١٤٤٤هـ-٢٠٢٣م، والطبعة الحجرية، فاس، ١٣١٤هـ.
٢١. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن حمد بن عمر بن قاسم مخلوف (ت١٣٦٠هـ)، خرج الحواشي علَّق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٢. شرح الأَشموني على أَلفية ابن مالك، لأَبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأَشموني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٢٣. شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون في النحو)، لزين الدين خالد بن عبد الله بن أَبي بكر بن محمد الجرجاوي الأَزهري المصري المعروف بـ(الوقاد)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٢٤. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، لأَبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطَّائي الجيَّاني(ت٦٧٢هـ)، تح: عبد المنعم أَحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أُم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٥. شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٦. شرح تسهيل الفوائد، لأَبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطَّائي الجيَّاني(ت٦٧٢هـ)، تح: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.
٢٧. العين، لأَبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تح: الدكتور مهدي المخزومي، الدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٢٨. الفريدة = الألفيَّة النَّحويَّة، لجلال الدين عبد الحمن بن أَبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، مكتبة المنار، مطبعة الترقّي، مصر، ١٩١٣م.
٢٩. الفكر السامي في تاريخ الفكر الإسلامي، لمحمد بن الحسن بن العربيّ بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي (ت١٣٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٣٠. القاموس المحيط، لأَبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٣١. الكتاب، لأَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب بـ(سيبويه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٣٢. الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل (تفسير الزمخشري)، لجار الله أَبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
٣٣. المسائل الحلبيات، لأَبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: الدكتور حسن الهنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣٤. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأَبي العباس أَحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، المكتبة العلمية، بيروت.
٣٥. المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٣٦. معاني القرآن، لأَبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تح: أَحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إِسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
٣٧. مغني اللبيب علن كتب الأعاريب، لأَبي محمد عبد الله بن يوسف بن أَحمد بن عبد الله ابن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: الدكتور مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٣٨. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، للأَبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بـ(فخر الدين الرازي)، دار إِحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩م.
٣٩. المفصل في صنعة الإعراب، لأَبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أَحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تح: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
٤٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الأَلفية (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين محمود بن أَحمد بن موسى العيني، تح: الدكتور علي محمد فاخر وآخرون)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ٢٠١٠م.
٤١. المقدمة الجزولية في النحو، لأَبي موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخت الجزولي البربري المراكشي، تح: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ومراجعة: الدكتور حامد أَحمد نيل والدكتور فتحي محمد أَحمد جمعة، مطبعة أُم القرى.
٤٢. من أَعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا، لعبد الله الجراري، المطبعة الأَمينية، الرباط، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
٤٣. مؤرخو الشرفاء، ليفي بروفنصال، تعريب عبد القادر الخلادي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
٤٤. النشر في القراءات العشر، لأَبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، من الزهر
٤٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أَبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، التوفيقية، مصر.

المجلات:

٤٦. ما خالف فيه المبرد البصريين في كتاب (الإِنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأَنباري، م.م.أَحمد جاسم محمد، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع.

المخطوطات:

٤٧.كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، لأبي محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ)، الناسخ: إبراهيم علي إدريس الشافعي الإسكندري الأحمدي، المكتبة الأزهرية.

The sources and references:

- The Holy Quran.

1. "Irtishaf al-Darb min Lisan al-Arab" by Athir al-Din Abi Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Rajab Uthman Muhammad, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1998.
2. "Al-Istiqsa' fi Akhbar Duwal al-Maghrib al-Aqsa" by Sheikh Abu al-Abbas Ahmad ibn Khalid al-Nasiri, edited by Ja'far al-Nasiri and Muhammad al-Nasiri, Dar al-Kitab (Casablanca), 1418 AH - 1997 CE.
3. "Al-Usul fi al-Nahw" by Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), edited by Abdul Hussein al-Fatli, Dar al-Risalah, Beirut, Lebanon.
4. "Al-I'lam bi Man Hal Marrakesh wa-Aghmat Min A'lam" by Abbas ibn Ibrahim al-Samlali, revised by Abdul Wahhab ibn Mansur, Al-Matba'ah al-Malikiyah, Rabat, 2nd edition, 1413 AH - 1993 CE.
5. "Al-A'lam" by Khair al-Din ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Ali ibn Fares al-Zurqani al-Dimashqi (d. 1396 AH), Dar al-'Ilm lil-Malayin, 15th edition, 2002.
6. "Amali ibn al-Shajari" by Diya al-Din Abi al-Sa'adat Hibat Allah ibn Ali ibn Hamzah, known as Ibn al-Shajari (d. 542 AH), edited by Dr. Mahmoud Muhammad al-Tanjawi, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1991.
7. "I'idah al-Waqf wa al-Ibtida'" by Abu Bakr Muhammad ibn al-Qasim ibn Muhammad ibn Bashar al-Anbari (d. 328 AH), edited by Muhi al-Din Abdul

Rahman Ramadan, Majma' al-Lughah al-Arabiyyah Publications, Damascus, 1971.

8. "Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir" by Athir al-Din Abi Hayyan Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Siddiqi Muhammad Jameel, Dar al-Fikr, Beirut, 1999.
9. "Tasheeh al-Fawaid wa Takmil al-Maqasid" by Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani (d. 672 AH), edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi li al-Taba'ah wa al-Nashr, Cairo, 1967.
11. "Tahdhib al-Asma' wa al-Lughat" by Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf al-Nawawi (d. 676 AH), published and corrected by Al-Alamah Publishers with the assistance of Al-Tiba'ah al-Muniriyyah, available from Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon.
12. "Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyah Ibn Malik" by Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki, edited by Dr. Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar al-Fikr al-Arabi, 2008.
13. "Al-Janna al-Dani fi Huruf al-Ma'ani" by Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al-Muradi al-Masri al-Maliki, edited by Dr. Fakhr al-Din Qaba'ah and Muhammad Nadim Fadel, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, 1992.
14. "Al-Hamasah al-Basiriyah" by Abu al-Hasan Sadr al-Din Ali ibn Abi al-Faraj ibn al-Hasan al-Basri, edited by Mukhtar al-Din Ahmad, Alam al-Kutub, Beirut.
15. "Al-Khalasah al-Alfiyah (Alfiyah Ibn Malik)" by Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, Dar al-Ta'awun, Mecca.

16. "Durrat al-Ghawwass fi Awaham al-Khawass" by Abu Muhammad al-Qasim ibn Ali ibn Muhammad ibn Uthman al-Hariri al-Basri (d. 516 AH), edited by Irfat Matraji, Mu'assasat al-Kutub al-Thaqafiyyah, Beirut, 1418 AH - 1998 CE.

17. "Dalil Mu'arrikh al-Maghrib al-Aqsa (Dalil Ibn Suda)" by Abdul Salam bin Abdul Qadir bin Suda al-Mari, revised and supplemented by Maktab al-Buhuth wa al-Dirasat, Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon, 1418 AH - 1997 CE.

18. "Diwan al-Ahwas al-Ansari" by Abdullah ibn Muhammad ibn Abdullah ibn Asim ibn Thabit, known as "al-Ahwas," edited by Dr. Ibrahim al-Samarai, Matba'at al-Ni'man, Najaf, 1969.

19. "Diwan al-A'sha al-Kabeer" by Abu Basir Maymun ibn Qais ibn Jandal, edited by Muhammad Husayn, Maktabat al-Adab, Cairo.

20. "Diwan Hatim ibn Abdullah ibn Saad ibn al-Hashraj al-Ta'i," edited by Ahmad Rashad, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, 2nd edition, 2002.

Here are the additional sources and references:

21. "Shajarat al-Nur al-Zakiyah fi Tabaqat al-Malikiyah" by Muhammad bin Hamad bin Umar bin Qasim Mukhuluf (d. 1360 AH), with footnotes and commentary by Abdul Majid Khayyali, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1424 AH - 2003 CE.

22. "Sharh al-Ashmunī 'ala Alfiyah Ibn Mālik" by Abu al-Hasan Nur al-Din Ali ibn Muhammad ibn Isa al-Ashmunī al-Shafi'i, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, 1998.

23. "Sharh al-Tafsir 'ala al-Tawdih (al-Tafsir bi Mawdhu' fi al-Nahw)" by Zain al-Din Khalid ibn Abdullah ibn Abi Bakr ibn Muhammad al-Jarjawi al-Azhari, known as "al-Waqad," Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, 2000.

24. "Sharh al-Kafiyyah al-Shafiyyah" by Ibn Malik, by Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, edited by Abdul

Mun'im Ahmad Hraydi, Research Center and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qura University, Mecca, 1402 AH - 1982 CE.

25. "Sharh al-Mufassal" by Yaqish bin Ali bin Yaqish ibn Abi al-Saraya Muhammad bin Ali, known as Ibn Ya'ish and Ibn al-Sana'i (d. 643 AH), introduced by Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1422 AH - 2001 CE.

26. "Sharh Taysir al-Fawa'id" by Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah ibn Malik al-Ta'i al-Jayyani, edited by Dr. Abdul Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Hijr for Printing, Publishing, Distribution, and Advertising, 1990.

27. "Al-Ain" by Abu Abdullah al-Khalil ibn Ahmad ibn Amr ibn Tamim al-Farahidi al-Basri (d. 170 AH), edited by Dr. Mahdi al-Makhzumi and Dr. Ibrahim al-Samarai, Dar wa Maktabat al-Hilal.

28. "Al-Faridah = Al-Alfiyah al-Nahwiyah" by Jalal al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), Maktabat al-Manar, Matba'at al-Tarqi, Egypt, 1913 CE.

29. "Al-Fikr al-Sami fi Tarikh al-Fikr al-Islami" by Muhammad bin al-Hasan bin al-Arabi bin Muhammad al-Hajawi al-Tha'alibi al-Ja'fari al-Fasi (d. 1376 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1416 AH - 1995 CE.

30. "Al-Qamus al-Muhit" by Abu Tahir Majd al-Din Muhammad bin Ya'qub al-Fayruzabadi (d. 817 AH), edited by the Heritage Revival Research Office under the supervision of Muhammad Naim al-Arqusi, Ma'had al-Risalah, Beirut, 8th edition, 1426 AH - 2005 CE.

31. "Al-Kitab" by Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi, known as "Sibawayh," edited by Abdul Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1988.

32. "Al-Kashshaf 'an Haqaiq Ghawamidh al-Tanzil (Tafsir al-Zamakhshari)" by Jare Allah Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad al-Zamakhshari, Dar al-Kutub al-Arabi, Beirut, 3rd edition, 1986.

33. "Al-Masa'il al-Halbiyyat" by Abu Ali al-Farsi (d. 377 AH), edited by Dr. Hasan al-Hindawi, Dar al-Qalam for Printing, Publishing, Distribution, Damascus, 1407 AH - 1987 CE.

34. "Al-Misbah al-Munir fi Ghurayb al-Sharh al-Kabir" by Abu al-Abbas Ahmad ibn Muhammad ibn Ali al-Fayyumi al-Hamwi, Al-Maktabah al-Ilmiyah, Beirut.

35. "Al-Matwul (Sharh Takhjus Miftah al-'Ulum)" by Sa'd al-Din Mas'ud bin 'Umar al-Tafazzani (d. 792 AH), edited by Dr. Abdul Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, 3rd edition, 1434 AH - 2013 CE.

36. "Ma'ani al-Quran" by Abu Zakariya Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Mundhir al-Dailami al-Fara (d. 207 AH), edited by Ahmed Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abdel Fattah Ismail al-Shalabi, Dar al-Masriyah for Compilation and Translation, Egypt.

37. "Mughni al-Labib 'An Kutub al-A'arib" by Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Ahmad bin Abdullah ibn Yusuf, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by Dr. Mazen al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr, Damascus, 6th edition, 1985.

38. "Mafatih al-Ghaib (Tafsir al-Kabir)" by Abu Abdullah Muhammad bin Umar bin al-Hasan bin al-Husayn al-Taymi al-Razi, known as "Fakhr al-Din al-Razi," Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, 1999.

39. "Al-Mufassal fi San'at al-I'rab" by Abu al-Qasim Jar Allah Mahmud bin Amr bin Ahmad al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by Dr. Ali Abu Mulhim, Maktabat al-Hilal, Beirut, 1993.

40. "Al-Maqsad al-Nahwiya fi Sharh Shuawahid Sharuh al-Alfiyah (Sharh al-Shawahid al-Kubra)" by Badr al-Din Mahmoud bin Ahmad bin Musa al-

Ayni, edited by Dr. Ali Muhammad Fakhir and others, Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution, and Translation, Cairo, 2010.

41. "Al-Muqaddimah al-Jazuliyyah fi al-Nahw" by Abu Musa Isa bin Abdul Aziz bin Yalalbakhit al-Jazuli al-Barbari al-Marrakeshi, edited by Dr. Shaban Abdel Wahab Muhammad, with review by Dr. Hamed Ahmed Nile and Dr. Fathi Muhammad Ahmed Jumaa, Umm al-Qura Printing Press.

42. "Min A'lama al-Fikr al-Mu'asir bi al-'Adwatayn al-Rabat wa Sla" by Abdullah al-Jarrari, Al-Matba'ah al-Aminiyah, Rabat, 1391 AH - 1971 CE.

43. "Mu'arrikhuna al-Shurafa" by Levi Provençal, translated by Abdelkader Khalladi, Publications of Dar al-Maghrib for Compilation, Translation, and Publishing, Rabat, 1397 AH - 1977 CE.

44. "Al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr" by Abu al-Khair Shams al-Din Muhammad bin Muhammad bin Yusuf bin al-Jazari (d. 833 AH).

45. "Hama' al-Hawamish fi Sharh Jama' al-Jawamish" by Jalal al-Din Abdul Rahman bin Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Abdul Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiyyah, Egypt.

The Journals:

46. "What Al-Mubarrad Al-Basri Disagreed on in the Book (Al-Insaaf fi Masa'il al-Khilaf) by Ibn al-Anbari," by Dr. Ahmed Jasim Mohammed, Mudad al-Adab Magazine, Issue Number Four.

The manuscript:

47. "Kanz al-Ma'ani fi Sharh Hirtz al-Amane wa Wajh al-Tihane" by Abu Muhammad Ibrahim ibn Umar ibn Ibrahim al-Ja'bari (d. 732 AH), copied by Ibrahim Ali Idris al-Shafi'i al-Iskandari al-Ahmadi, Al-Azhar Library.